الأمم المتحدة
A/CONF.228/3
الجمعية العامة
Distr.: General
13 July 2016
Arabic
Original: English

استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع
المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح
أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠
أنطاليا، تركيا، ٢٧-٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦

تقرير استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

100816 090816 16-12054 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الفصل		الصفحة
	مقدمة	٣
الأول –	القرارات التي اتخذها استعراض منتصف المدة	٦
الثاني –	تنظيم الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى	٤٠
الثالث –	استعراض التنفيذ: تبادل عام للآراء	٤٨
الرابع –	اجتماعات المائدة المستديرة المواضيعية	٥٤
الخامس –	اعتماد الإعلان السياسي	٦٣
السادس –	اعتماد تقرير استعراض منتصف المدة	٦٤
السابع –	اختتام استعراض منتصف المدة	٦٥
المرفقات		
الأول –	قائمة الوثائق	٦٦
الثاني –	المناسبات الجانبية	٦٧
الثالث –	إعلان أنطاليا الصادر عن منتدى المجتمع المدني في أقل البلدان نموا	٧١

مقدمة

إن برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، المعقود في إسطنبول في أيار/مايو ٢٠١١، يشكل خطة سياساتية طموحة، اتفق عليها المجتمع الدولي، من أجل التصدي للتحديات التي تواجه أقل البلدان نموا، استنادا إلى المبادئ الأساسية للمساءلة المتبادلة وتعزيز التعاون الدولي.

ويتمثل الهدف الرئيسي لبرنامج العمل في التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجه أقل البلدان نموا من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وإتاحة إمكانية الخروج من فئة أقل البلدان نموا. ويسلِّم برنامج العمل أيضا بأن أقل البلدان نموا تمثل إمكانات هائلة للنمو الاقتصادي والاستقرار والازدهار على الصعيد العالمي.

وقررت الجمعية العامة، بموجب قراريها ٢٣١/٦٩ و ٢١٦/٧٠، عقد استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول في عام ٢٠١٦، بأنطاليا، تركيا، خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦.

ويتمثل نطاق تكليف استعراض منتصف المدة في ما يلي:

(أ) إجراء استعراض شامل لمدى تنفيذ برنامج عمل إسطنبول من قبل أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتحديد العقبات والعوائق المصادفة والإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها، وكذلك التحديات والمسائل الناشئة؛

(ب) إعادة تأكيد الالتزام العالمي بتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا الذي أُعلن عنه في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، ومواصلة تعزيز الشراكة العالمية لتحقيق تنمية أقل البلدان نموا ضمن إطار جميع المجالات ذات الأولوية المنصوص عليها في برنامج عمل إسطنبول من أجل ضمان تنفيذ برنامج العمل في أوانه وبصورة فعالة وكاملة خلال الفترة المتبقية من العقد، مع مراعاة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من حيث صلتها بأقل البلدان نموا.

وحُدد مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفه مركز التنسيق للاستعراض، وأنيطت به مسؤولية إجراء الأعمال التحضيرية للمؤتمر بفعالية وكفاءة، وحشد وتنسيق المشاركة النشطة

لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأعد المكتب تقريرا شاملا عن تنفيذ برنامج العمل على مدى خمس سنوات (A/71/66) أظهر نتائج متباينة.

وكمساهمة حاسمة الأهمية في استعراض منتصف المدة، قامت بلدان عديدة من مجموعة أقل البلدان نموا بأعمال تحضيرية عريضة القاعدة وشاملة على المستوى القطري بهدف تقييم التقدم المحرز، وتحديد الإجراءات والتدابير اللازمة للمضي في تنفيذ برنامج العمل والعقبات والعوائق التي صودفت. وعُقد اجتماعان لجهات التنسيق الوطنية في أقل البلدان نموا للتحضير لاستعراض منتصف المدة، حيث أتيحت لتلك الجهات الفرصة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة. ونُشر تقرير يلخص النقاط الرئيسية المبينة في التقارير الوطنية[(١)].

وتم تنظيم اجتماعين تحضيريين إقليميين، عقدت أحدهما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لصالح أقل البلدان نموا في أفريقيا زائدا هايتي، وعنوانه ”الاجتماع التحضيري الإقليمي لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل إسطنبول في أفريقيا“، في الجزائر في ٥ أيار/مايو ٢٠١٦، وعقدت الآخر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لصالح أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ زائدا اليمن، وعنوانه ”الحوار السياساتي الرفيع المستوى بشأن تنفيذ برنامج عمل إسطنبول في آسيا والمحيط الهادئ“، في سيم ريب، كمبوديا، في الفترة من ٤ إلى ٦ آذار/مارس ٢٠١٥، مع قيام مكتب الممثل السامي بمهام التنسيق والتوجيه عموما.

ونظم رئيس الجمعية العامة حدثا مواضيعيا لمدة يوم واحد في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٦ ركز على أوجه التآزر بين برنامج العمل وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحديد الشراكات العالمية من أجل التنمية.

ونظم رئيس الجمعية العامة أيضا اجتماعا تحضيريا للخبراء دام أربعة أيام وأجريت فيه مشاورات بشأن مشروع الوثيقة الختامية.

وعين رئيس الجمعية العامة الممثلَين الدائمَين لبلجيكا وبنن ميسرَيْن يتوليان الإشراف على المشاورات الحكومية الدولية غير الرسمية وتوجيهها فيما يتعلق بجميع المسائل ذات الصلة باستعراض منتصف المدة. وطُلب إلى الميسرَين أن يُقدّما مشروع وثيقة ختامية يتخذ شكل إعلان سياسي ويعد بناء على الإسهامات المقدمة من الاجتماعات التحضيرية

(١) Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, “Lessons learned from five years of implementing the Istanbul Programme of Action for the Least Developed Countries” (2016)، يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: http://www.ipoareview.org/lessons-learned.

على الصعيدين الوطني والإقليمي والإسهامات الواردة في تقرير الأمين العام وسائر الإسهامات الأخرى، بما في ذلك تلك المقدمة من الدول الأعضاء. وعُقد الاجتماع التحضيري للخبراء في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ بمشاركة مختلف الجهات صاحبة المصلحة.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، نظم رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي حوارا على نطاق المنظومة بشأن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ برنامج العمل. وشاركت منظومة الأمم المتحدة مشاركة كاملة في دعم استعراض منتصف المدة من خلال آلية الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات. وعُقدت ثلاثة اجتماعات مشتركة بين الوكالات.

وقبل الاستعراض وخلاله، تم تنظيم مناسبات مخصصة للجهات صاحبة المصلحة. ففي ٢٦ أيار/مايو، نظمت حكومة تركيا مع مكتب الممثل السامي، بالتعاون مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، منتدى للقطاع الخاص بشأن فرص الاستثمار في أقل البلدان نموا. ووفر المنتدى منبرا لمناقشة العقبات ودعم احتياجات أقل البلدان نموا في جهودها الرامية إلى تعزيز فرص الاستثمار الإضافية، بسبل منها إبراز الدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

وفي ٢٨ أيار/مايو، نظمت الجمعية الوطنية العليا لتركيا بالاشتراك مع مكتب الممثل السامي مناسبة برلمانية موازية، حيث ناقش المشاركون مساهمات البرلمانات الوطنية في تنفيذ برنامج العمل ونظروا في سبل زيادة تعزيزه. وحدد الاجتماع أيضا الإنجازات والدروس المستفادة والتحديات التي تواجه البرلمانات في تعزيز أهداف برنامج العمل ووفر منبرا للبرلمانيين لتبادل الخبرات ووضع استراتيجيات لتعزيز العمل البرلماني في تنفيذ البرنامج.

وعُقد منتدى للمجتمع المدني في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيار/مايو، نظمته منظمة رصد أقل البلدان نموا بالتعاون مع مكتب الممثل السامي. وقيَّم المنتدى حالة تنفيذ برنامج عمل إسطنبول من منظور المجتمع المدني في أقل البلدان نموا، ولا سيما فيما يتعلق بالتقدم المحرز صوب الوفاء بمعايير الخروج من تلك الفئة والتحديات المتعلقة بخروج البلدان من قائمة أقل البلدان نموا.

وفي ٢٩ أيار/مايو، نُظمت مناسبة رفيعة المستوى لمنظومة الأمم المتحدة خلال استعراض منتصف المدة بهدف كفالة تعبئة المنظومة بالكامل وجعلها تدعم أقل البلدان نموا وتنفّذ بشكل منسّق وحسن التوقيت برنامج عمل إسطنبول ونتائج الاستعراض. وفي ذلك الاجتماع بدأ تنفيذ ”مجموعة أدوات تعميم برنامج العمل“ التي تهدف إلى دعم الجهود الجارية التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل تعميم أحكام برنامج العمل بفعالية في برامج عملها.

الفصل الأول

القرارات التي اتخذها استعراض منتصف المدة

الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات والممثلين السامين المشاركين في استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، المجتمعين هنا في أنطاليا، تركيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، لإجراء استعراض شامل لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول، ولتبادل أفضل الممارسات والدروس المستخلصة، وتحديد العقبات والعوائق التي صودفت، والإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها، فضلا عن التحديات الجديدة والقضايا الناشئة، والتأكيد مجددا على الالتزام العالمي الذي تم التعهد به في إسطنبول، تركيا، بتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، ومواصلة تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية لصالح أقل البلدان نموا في جميع المجالات ذات الأولوية من برنامج عمل إسطنبول، ضمانا لتنفيذ برنامج العمل على نحو فعال وكامل وفي الوقت المناسب خلال الفترة المتبقية من العقد، في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠ وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، واتفاق باريس الذي اعتمدته الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

٢ - ندرك أن استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى فرصة سانحة لتسليط الضوء على التدابير والمبادرات والشراكات والإجراءات العملية التي اعتمدتها الجهات المختلفة صاحبة المصلحة حتى الآن من أجل دعم تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، وللشروع، منفردين أو مجتمعين، في اتخاذ تدابير عملية أخرى وإطلاق مبادرات وشراكات جديدة يمكن أن تعزز التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، استنادا إلى الزخم المتولد عن اجتماعات الأمم المتحدة وخططها ومؤتمراتها ذات الصلة التي شهدتها الفترة الأخيرة، وعن القرارات التي اتخذت فيها.

٣ - وندرك أن العالم قد شهد على مدى العقود القليلة الماضية تقدما اجتماعيا - اقتصاديا ملحوظا، إذ تحققت على الصعيد العالمي معظم الأهداف الإنمائية للألفية والغايات

المقررة في إطارها. ولكن البلدان لم تنل جميعها الحظ الكامل من هذا التقدم العالمي. فقد كان الأداء متباينا فيما بين أقل البلدان نموا. وعجزت غالبية أقل البلدان نموا، التي تشكل أفقر وأضعف مجموعة من البلدان، عن تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن الكثير من أقل البلدان نموا قد قام باعتماد سياسات أقوى، وبتعزيز الحوكمة، وتحقيق مكاسب كبيرة في الحد من انتشار الفقر المدقع، وتحسين النتائج المتحققة في مجالي الصحة والتعليم. وكانت خطى التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا أبطأ ما كانت في أقل البلدان نموا التي تمر بحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع؛ وتحتاج تلك البلدان إلى اعتماد نُهج محددة السياق، تشمل توجيه السياسات الوطنية والدعم الدولي نحو أهداف بعينها.

٤ - وندرك أن أقل البلدان نموا، على الرغم مما تواجهه من تحديات ومعوقات، تمثل إمكانات ضخمة من الموارد البشرية والطبيعية التي يمكن الاستفادة بها في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه والرخاء والأمن الغذائي وأمن الطاقة في العالم. ولذلك، فإن تعزيز الشراكة العالمية التي تلبي بشكل فعال الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، بما يشمل الأطفال والشباب والنساء، من شأنه أن يسهم في قضية إحلال السلام والرخاء والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

٥ - ونؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ برنامج عمل إسطنبول على نحو كامل وفعال وفي الوقت المناسب. ونعيد أيضا تأكيد التزامنا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في حينها وبصورة كاملة، ودعمنا لتعميم مراعاتها في السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية لأقل البلدان نموا. كذلك نؤكد من جديد تصميمنا على حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، بروح من التضامن العالمي، مع التركيز بصفة خاصة على القضاء على الفقر وتعزيز النمو الشامل للجميع وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية، ولا سيما بالنسبة للفقراء وأشد الفئات ضعفا.

أولا - حالة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول والدروس المستخلصة

٦ - نلاحظ أن بلدانا كثيرة من أقل البلدان نموا قد أحرزت تقدما كبيرا في تحقيق نتائج إنمائية إيجابية ومستدامة، على الرغم من وجود تحديات ومعوقات كبيرة. فقد ظلت مستويات أداء النمو وتوقعاته جيدة باستمرار بالنسبة للعديد من تلك البلدان. وأحدثت معظم أقل البلدان نموا زيادة كبيرة في تعبئة الموارد المحلية واستخدامها من أجل التنمية المستدامة. وتشكل المسؤولية والقيادة الوطنية على الصعيد القطري أمراً أساسياً لاستدامة التقدم المحرز في جميع المجالات ذات الأولوية من برنامج عمل إسطنبول.

٧ - ويساورنا القلق من أن أقل البلدان نموا تعاني في مجموعها، في سياق التباطؤ العام في الاقتصاد الدولي، من تباطؤ اقتصاداتها، مع انخفاض معدلات النمو من ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ما يقدر بنسبة ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٥[٢]، وهو ما يقل بشدة عن معدل النمو الذي تحقق خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، ويبعد كثيرا عن هدف التنمية المستدامة المتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا بنسبة لا تقل عن ٧ في المائة في المستقبل القريب، وشهدت البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على صادراتها من السلع الأساسية انخفاضا واضحا في حصائل صادراتها ونمو ناتجها المحلي الإجمالي.

٨ - وندرك أن بلدانا كثيرة من أقل البلدان نموا ما زالت تواجه تحديات ومعوقات هيكلية متعددة، تشمل في جملة أمور ضيق قواعد الإنتاج والتصدير، وركود تدفقات التجارة والاستثمار، وتناقص نمو الإنتاجية، وضعف إدارة الأراضي والموارد الطبيعية، وانتشار الفقر والجوع وسوء التغذية. وتتفاقم هذه التحديات الطويلة الأمد بفعل التحديات الجديدة والناشئة، مثل تغير المناخ، وزيادة الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة، والنزاعات، وتناقص أسعار السلع الأساسية، وتزايد تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج. وما لم يحدث تحول هيكلي يعالج المعوقات المؤسسية والمتعلقة بالقدرات، ستظل أقل البلدان نموا عرضة لمختلف الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٩ - ويلزم استمرار الدعم الخارجي القوي، بما في ذلك من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، من أجل إكمال الموارد المحلية والسياسات والبرامج الوطنية، بغية مساعدة كل بلد من أقل البلدان نموا بصورة فعالة في معالجة هذه المسائل الهامة. ونحن معترفون بما للأفضليات الحالية المتاحة لأقل البلدان نموا من مساهمات هامة.

١٠ - وندرك أن من الضروري، لتحقيق برنامج عمل إسطنبول والوعد الصادر في إطار خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ بألا يخلف الركب أحدا، أن يجري اتخاذ إجراءات سريعة في المجالات المتصلة بالقدرات الإنتاجية، والهياكل الأساسية والطاقة، والزراعة، والأمن الغذائي، والتغذية والتنمية الريفية، والاقتصاد، والتجارة والاستثمار، والحوكمة الرشيدة على جميع المستويات، والتنمية البشرية، والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وتمويل التنمية، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، والهجرة والتحويلات المالية، وبناء القدرة على التحمل.

(٢) *World Economic Situation and Prospects 2016* (United Nations publication, Sales No. E.16.II.C.2).

المقاصد والأهداف والغايات العامة

١١ - نحن ندرك أنه على الرغم من أن أقل البلدان نموا قد بذلت جهودا كبيرة من أجل تحقيق المقاصد والأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل إسطنبول، لا يزال هناك الكثير مما يتعين على تلك البلدان وشركائها في التنمية عمله. وثمة حاجة إلى تعزيز التقدم المحرز في جميع القطاعات. ونحن نؤكد من جديد التزامنا بإيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الخروج من فئة أقل البلدان نموا

١٢ - نهنئ البلدان التي خرجت من فئة أقل البلدان نموا ونرحب بوفاء العديد من أقل البلدان نموا بمعايير الخروج من تلك الفئة وبإعراب بلدان كثيرة غيرها عن تطلعها إلى ذلك. ونلاحظ مع القلق أنه منذ أن تم في عام ١٩٧١ إيجاد فئة أقل البلدان نموا، لم يخرج من تلك الفئة رسميا سوى أربعة بلدان. واستنادا إلى الاتجاهات الحالية، سيلزم بذل جهود متضافرة ونشطة لتمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠، على النحو المتوخى في برنامج عمل إسطنبول. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى الانتقال السلس للبلدان التي خرجت من وضع أقل البلدان نموا، بما يتماشى مع استراتيجيتها الانتقالية، ومع مراعاة الحالة الإنمائية الخاصة لكل بلد.

القدرة الإنتاجية

١٣ - نحن نسلم بأن زيادة القدرة الإنتاجية تؤدي إلى النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية الشاملين للجميع، وهي أمر حيوي لتحقيق التنمية المستدامة وبناء القدرة على التكيف. وخلال السنوات الخمس الماضية، أحرز تقدم محدود في تنويع الإنتاج وإضافة القيمة، وفي المشاركة الفعالة من جانب أقل البلدان نموا في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، التي تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لتلك البلدان فيما يتعلق بوقف تعرضها للتهميش، وبناء القدرات الإنتاجية، وتسريع التحول الهيكلي، وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة وإتاحة العمل اللائق للجميع، مما يترك أثرا سريعا على صعيد القضاء على الفقر. وتتطلب هذه الحالة تدخلات تتصل بالسياسات الاستراتيجية على الصعد دون الوطني والوطني والإقليمي والدولي، وكذلك على المستوى القطاعي. وفي هذا الصدد، يمكن أن يؤدي التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي دوراً محفِّزاً.

الهياكل الأساسية والطاقة

١٤ - نؤكد أن وضع هياكل أساسية مادية مستدامة وقادرة على التكيف وتعزيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار من المتطلبات الهامة للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. ومن الضروري توفير قدر كبير من الاستثمار وتنمية التكنولوجيا، من خلال سبل منها الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتمويل المبتكر والتكامل الإقليمي، على أن تدعم ذلك سياسات وممارسات ومؤسسات ولوائح وطنية مناسبة وشفافة تشجع على وجود مناخ استثماري قوي. ومن الأمور الأخرى التي لا تزال لها أهمية بالغة لتنمية الهياكل الأساسية في أقل البلدان نموا تعزيز الدعم المالي والتقني الذي يقدمه الشركاء في التنمية لتطوير الهياكل الأساسية والإدارة في أقل البلدان نموا، إضافة إلى مواصلة دعم الجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل تعزيز مناخ الاستثمار الأساسي، وتشجيع العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتيسير نقل المهارات والمعارف والتكنولوجيا ذات الصلة من أجل تنمية الهياكل الأساسية وفق شروط متفق عليها.

١٥ - ونؤكد أن الفجوة الحادة في الطاقة التي تواجهها أقل البلدان نموا تشكل قيدا شديدا على التحول الهيكلي في تلك البلدان. وفي كثير من الأحيان، لا تتوافر سبل الحصول على الطاقة بسبب الافتقار إلى التمويل والتكنولوجيا والهياكل الأساسية اللازمة لتوليد الطاقة وتوريدها، والأخذ بإجراءات التنظيم المناسبة، وتوفير المهارات التقنية والاقتصادية. ويشكل تطوير المهارات وتحسين قدرة المشاريع المحلية على تقديم مستوى جيد من المنتجات والخدمات على أساس مستدام اقتصاديا أمرين هامين أيضا من أجل إنشاء نظم للطاقة تخدم الجميع وتصل أيضا إلى المناطق الريفية وفئات السكان الأكثر فقرا. وستكون معالجة هذه المسائل حاسمة في إتاحة الإمكانية أمام الجميع بحلول عام ٢٠٣٠ للحصول على الطاقة الحديثة والمستدامة بتكلفة معقولة وعلى نحو موثوق. فتلك الإمكانية تشكل عاملا رئيسيا يمكّن من تحقيق التنمية ويضاعفها، ويمكن أن يشجع على تنمية القطاع الخاص، ويعزز بناء القدرات الإنتاجية، ويوسع التجارة، ويدعم فرص الحصول على خدمات اجتماعية أفضل، ويعزز الأمن الغذائي. وضمان التقدم التكنولوجي هو أيضا عنصر أساسي في إيجاد حلول دائمة للتحديات، سواء الاقتصادية أو البيئية، من قبيل توفير العمالة المنتجة وإتاحة العمل اللائق للجميع وتعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة.

الزراعة والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية

١٦ - نحن نعترف بأن التقدم المحرز في تنمية القطاع الزراعي والصناعات المتصلة بها التي يعمل فيها أكثر من نصف السكان في معظم أقل البلدان نموا، أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة.

١٧ - وندرك أن انخفاض الإنتاجية الزراعية ومسألة توافر الغذاء الآمن بتكلفة يمكن تحملها ما زالا يطرحان تحديات هائلة في العديد من أقل البلدان نموا. وهناك نحو ٢١٠ ملايين شخص في أقل البلدان نموا، ومعظمهم في المناطق الريفية، لا يستطيعون الحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية. وعلاوة على ذلك، فإن أقل البلدان نموا آخذة في التحضر بخطى سريعة، ونسبة سكان الحضر الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية آخذة في الازدياد. ولا يزال القطاع الزراعي في أقل البلدان نموا يتأثر بعوامل هيكلية من قبيل عدم كفاية الاستثمار العام والخاص في الهياكل الأساسية المادية، وفي البحوث والخدمات الإرشادية الزراعية، ومحدودية فرص الوصول إلى الأسواق، وانعدام الحيازة المأمونة للأراضي - لا سيما بالنسبة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء، وضعف بناء القدرات، وبطء التقدم في الإصلاحات التنظيمية والسياساتية، وفي التطور العلمي والتكنولوجي، وانعدام فرص الحصول على الخدمات المالية، بما في ذلك التأمين، وسوء المناخ الاستثماري، وعدم كفاية الدعم المقدم لتعزيز وضع المرأة في المناطق الريفية، وفرض القيود على التجارة ووجود تشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، والاحتفاظ بمخزونات حكومية بأسلوب يؤثر تأثيرا ضارا في الأمن الغذائي، فضلا عن الصدمات الاقتصادية الدورية مثل تقلبات الأسعار. ونلاحظ أن أقل من ٧ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أقل البلدان نموا يخصص للزراعة. وعلاوة على ذلك، ما برحت التنمية الزراعية تعاني من الآثار الضارة لتغير المناخ والظواهر الجوية البالغة الشدة، ووجود أنماط للطقس أصعب في التنبؤ بها، وتدهور التربة، وتسرب المياه المالحة، وارتفاع مستوى سطح البحر والتحات الساحلي، والانحسار في وفرة المياه وتدهور نوعية المياه بسبب زيادة تواتر حالات الجفاف والفيضانات، وتلوث التربة والمياه. ونحن نؤكد من جديد التزامنا بالعمل معا من أجل التصدي لهذه التحديات في أقل البلدان نموا. ونلاحظ أيضا أنه لا غنى عن الإدارة المتكاملة للموارد المائية والأخذ بنُهج مشتركة بين القطاعات في مجالات المياه والغذاء والطاقة، من أجل زيادة أوجه التآزر وإدارة المقايضات.

الاقتصاد والتجارة والاستثمار

١٨ - يساورنا القلق لأن معدلات النمو في أقل البلدان نموا قد انخفضت منذ عام ٢٠١١، ونشدد على أهمية عكس هذا الاتجاه. وحسب ما تحدد في برنامج عمل إسطنبول، فإن التجارة والاستثمار هما من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، وتحقيق التحول الهيكلي. ويتمثل التحدي القائم أيضا في تعزيز النمو الشامل للجميع، بطرق منها تمكين جميع النساء والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين، مع تشجيع التنمية المستدامة، نظرا لأن وتيرة الحد من الفقر لا تتناسب مع معدل النمو الاقتصادي.

١٩ - ونلاحظ أن بعض التحسن قد طرأ على إمكانية الوصول إلى الأسواق بالنسبة لمنتجات أقل البلدان نموا في بعض البلدان النامية خلال السنوات الخمس الأخيرة. ونعرب عن قلقنا من أن صادرات أقل البلدان نموا لا تزال تتركز في عدد قليل من المنتجات الأولية العرضة لتقلب أسعار السلع الأساسية وللصدمات الاقتصادية والبيئية الخارجية. وقد ظلت حصة أقل البلدان نموا في الصادرات العالمية راكدة، إذ بلغت نسبتها ١,١ في المائة في عام ٢٠١٤، وانخفضت تلك النسبة إلى ٠,٩٧ في المائة في عام ٢٠١٥، وهو مستوى يقل كثيرا عن الهدف الوارد في برنامج عمل إسطنبول والمتمثل في مضاعفة حصة تلك البلدان من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠. ونقر بأن وجود نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف قائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف أمر أساسي لتعزيز تنويع الصادرات، والتجارة، والنمو الاقتصادي.

٢٠ - ويساورنا القلق من أن حصة أقل البلدان نموا في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الواردة على الصعيد العالمي لا تزال دون تغيير تقريبا منذ عام ٢٠١٣، إذ تبلغ نسبتها ١,٩ في المائة، في حين أن الاستثمارات المباشرة الأجنبية في أقل البلدان نموا لا تزال متركزة في عدد قليل من الاقتصادات الغنية بالثروات المعدنية. ونؤكد أن التنويع الاقتصادي وإيجاد بيئة إيجابية مواتية للاستثمارات على جميع المستويات، فضلا عن تقوية السياسات والتدابير وتركيزها من جانب أقل البلدان نموا، وبلدان منشأ الاستثمار المباشر الأجنبي، والمنظمات الدولية، وأصحاب المصلحة الآخرين، أمور يمكن أن تزيد كثيرا من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نموا في السنوات القادمة.

٢١ - ونسلم بأن توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع يظل هدفا أساسيا من أهداف الاقتصاد الكلي والسياسات الضريبية لكي تصل منافع النمو إلى جميع الناس، وبخاصة الفقراء منهم، مع التركيز على الاستراتيجيات المتعاضدة التي تؤدي إلى التوسع

السريع في العمالة المنتجة في أقل البلدان نموا والنهوض إلى أقصى حد بمساهمة المرأة والشباب في النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات والتنمية البشرية

٢٢ - ندرك أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والحوكمة الرشيدة، والشفافية، والمشاركة الديمقراطية، وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، والتنمية البشرية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كلها عناصر أساسية لتحقيق السلام والرخاء والتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا. ومنذ اعتماد برنامج عمل إسطنبول، أحرزت أقل البلدان نموا قدرا من التقدم في هذه المجالات، ولكن ما زال يتعين بذل جهود كبيرة. وقد انضمت بلدان عديدة من أقل البلدان نموا إلى شراكة الحكومات المنفتحة، ونحن نرحب بالالتزامات التي تعهدت بها بجعل حكوماتها أكثر انفتاحا وخضوعا للمساءلة وتجاوبا مع المواطنين. وانضم اثنان وأربعون بلدا من أقل البلدان نموا إلى الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وأُحرز تقدم كبير نحو تحقيق هدف توفير التعليم للجميع على المستوى الابتدائي، وشمل ذلك تحقيق التكافؤ بين الجنسين في ثلث أقل البلدان نموا. وتشكل النساء ما يقرب من ٢٠ في المائة من جميع البرلمانيين في أقل البلدان نموا. ونحن نسلم بأنه لا سبيل إلى تحقيق كامل الإمكانات البشرية وتحقيق التنمية المستدامة إذا ظلت النساء والفتيات محرومات من التمتع بكامل حقوق الإنسان والفرص الواجبة لهن.

٢٣ - وندرك أن الموارد البشرية الماهرة والمؤهلة يمكن أن تساهم مساهمات هامة في التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا. ورغم التقدم الكبير الذي أحرز صوب توفير التعليم للجميع على المستوى الابتدائي والثانوي، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للتأكد من توافر سبل الحصول على التعليم الجيد في أقل البلدان نموا للأطفال في سن التعليم الابتدائي غير الملتحقين بالمدارس، الذين يزيد عددهم على ٢٤ مليون طفل، وللمراهقين ممن هم في سن مرحلة التعليم الإعدادي وغير ملتحقين بالمدارس، وعددهم أكثر من ٢٢ مليون مراهق. ويلزم أيضا تعزيز الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية لكفالة جودة التعليم وضمان أن يزود التعليم جميع المتعلمين بالمهارات اللازمة للتوظيف وللحصول على العمل اللائق.

٢٤ - ونلاحظ أن هناك أيضا حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتحسين إشراك الشباب وتمكينهم. فالشباب يحتاج فرصا للتعلم والعمل والمشاركة في عمليات صنع القرار والإسهام في بناء مجتمعات شاملة للجميع وسلمية وخالية من العنف. ويلزم بذل جهود خاصة لضمان أن يتمتع جميع الشباب، بمن فيهم الفتيات، بسبل الحصول على فرص التعلم مدى الحياة، وبالمساواة في إمكانية الحصول إلى التعليم ذي النوعية الجيدة على جميع المستويات: أي

مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، فضلا عن التدريب التقني والمهني. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع القلق عدم إحراز تقدم في سد الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بإمكانية الالتحاق بالتعليم الثانوي والاستمرار فيه وإتمامه.

المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

٢٥ - ندرك أنه يلزم بذل مزيد من الجهود لإزالة الحواجز التي تواجهها النساء والفتيات فيما يتعلق بالعنف الجنساني، والوصول إلى بيئات تعلم آمنة، والحصول على التعليم الجيد، وإمكانية اللجوء إلى نظم العدالة الجنائية، والحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، وعلى مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، والحق في التمتع بالفرص الاقتصادية على قدم المساواة مع الرجل، مثل العمالة، والعمل اللائق، والمساواة في الأجر عن العمل المتساوي أو العمل المتساوي القيمة، ومباشرة الأعمال الحرة، والمشاركة في التجارة، وإمكانية الحصول على الموارد الإنتاجية وامتلاكها، بما في ذلك ملكية الأراضي وغيرها من الممتلكات، والائتمان، والميراث، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة. والنساء والفتيات هن أيضا أكثر عرضة لآثار تغير المناخ. وعلينا أن نعمل على تعزيز اهتمامنا بالمشاركة الكاملة والفعلية للنساء والفتيات في صنع القرار على جميع المستويات وبالقضاء على التمييز وجميع أشكال العنف والممارسات الضارة ضد النساء والفتيات، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٢٦ - ونؤكد من جديد أن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافةً، والإعمال الكامل لحقوق الإنسان الواجبة لجميع البشر هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطّرد وشامل ومنصف. ونكرر التأكيد على ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما يشمل القيام بإجراءات واستثمارات محددة الهدف في إطار وضع وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

تمويل التنمية

٢٧ - ندرك أنه من الأهمية بمكان توفير قدر كبير من الموارد العامة المحلية الوطنية الإضافية، مشفوعة بالمساعدة الدولية حسب الاقتضاء، ابتغاء تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وقد اعتُرف في أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا بالدور المحوري الذي تؤديه تعبئة الموارد المحلية والذي يؤكده مبدأ تولي زمام المبادرة على الصعيد الوطني والمساهمة الهامة من الاستثمار الخاص، بما في ذلك الاستثمار

الأجنبي المباشر من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومع أن أقل البلدان نموا قد بذلت جهودا كبيرة لتعبئة الموارد المحلية واجتذاب الاستثمار الخاص، فيلزم إحراز مزيد من التقدم.

٢٨ - ونلاحظ أن التعاون بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أسفر عن إحراز تقدم على الصعيد الدولي في تحديد ومواجهة تحديات تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح التي تواجه البلدان النامية، والتأكد من أن جميع البلدان، بما فيها أقل البلدان نموا، تستفيد من الزيادات في الشفافية الضريبية وتبادل المعلومات، بسبل منها تنفيذ المعيار الدولي الجديد للتبادل التلقائي للمعلومات.

٢٩ - ويساورنا القلق أيضا إزاء تأثير التدفقات المالية غير المشروعة على استنزاف الموارد بعيدا عن أقل البلدان نموا. فالتدفقات المالية غير المشروعة لها تأثير سلبي على تعبئة الموارد المحلية واستدامة المالية العامة. كما تتضرر التنمية بسبب الأنشطة التي تستند إليها التدفقات المالية غير المشروعة، مثل الفساد والاختلاس والاحتيال والتهرب الضريبي والملاذات الآمنة التي تنشئ حوافز لنقل الأصول المسروقة إلى الخارج وغسل الأموال والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ونشدد على أهمية العمل معا، بما في ذلك عن طريق زيادة التعاون الدولي من أجل القضاء على الفساد وكشف الأصول المسروقة وتجميدها واستردادها وإعادتها إلى بلدانها الأصلية، على نحو يتسق مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٣٠ - ونحن ندرك أن التمويل العام الدولي يؤدي دورا مهما في تكملة الجهود التي تبذلها البلدان لتعبئة الموارد العامة محليا. ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل بالنسبة لمجموعة أقل البلدان نموا أكبر مصدر للتمويل الخارجي. وكان الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أقل البلدان نموا خلال السنوات الأخيرة اتجاها يبعث على القلق، ويظل مستوى ٠,٠٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي الذي تحقق في عام ٢٠١٤ دون مستوى ٠,١٥-٠,٢٠ في المائة المستهدف الذي التزم به العديد من البلدان المتقدمة. وفي هذا السياق، نحيط علما بحدوث زيادة حقيقية بنسبة أربعة في المائة في المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٥، وبتوقع أن يستمر ارتفاع حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى تلك البلدان في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، مما يوحي بأن البلدان المتقدمة النمو آخذة في عكس الاتجاه إلى الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً تمشيا مع الالتزام الذي تعهدت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في اجتماعها الرفيع المستوى المعقود في عام ٢٠١٤ بأن تعكس الاتجاه نحو الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً. ونلاحظ مع القلق أن الاستثمار المباشر الأجنبي في تلك البلدان

ظل ثابتا من حيث نسبته إلى الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ومحصورا في عدد قليل من البلدان والقطاعات. وننوه أيضا بالأهمية المتزايدة للتحويلات المالية.

٣١ - ونرحب بالقرار الذي اتخذه مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في الآونة الأخيرة بزيادة فرص الحصول على موارده بشروط ميسرة بنسبة ٥٠ في المائة لفائدة أشد البلدان فقرا وضعفا.

٣٢ - وندرك تحديات المديونية الحرجة والقدرة عن تحمل الديون التي يواجهها بعض أقل البلدان نموا. ونسلم بأن القدرة على تحمل الدين على المدى الطويل تتوقف على جملة أمور منها النمو الاقتصادي وتعبئة الموارد المحلية والدولية، والتوقعات المتعلقة بصادرات البلدان المدينة، وإدارة الدين على نحو يمكن تحمله، واتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي تدعم أيضا إيجاد فرص العمل، والإدارة المالية العامة السليمة على جميع المستويات، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، والنجاح في التغلب على المشاكل الهيكلية للتنمية.

العلم والتكنولوجيا والابتكار

٣٣ - إننا ندرك أن برنامج عمل إسطنبول يوصي بأن تبذل أقل البلدان نموا والشركاء في التنمية جهودا متضافرة من أجل بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار كيما يتسنى لتلك البلدان إيجاد وتسخير حلول مبتكرة لتحديات التنمية المستدامة وتعزيز القدرات المحلية لأغراض البحث والتطوير من أجل تذليل العقبات الهيكلية أمام تحقيق التنمية المستدامة التي تواجهها تلك البلدان. وعلى الرغم من أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار لتعزيز النتائج الإنمائية الإيجابية، فإن أقل البلدان نموا لم تحرز تقدما كبيرا في هذا المجال منذ اعتماد برنامج عمل إسطنبول. ويساورنا القلق من أن أقل من ٧ في المائة من الأسر المعيشية في أقل البلدان نموا لديها إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت، وأن العديد من أقل البلدان نموا تفتقر إلى سبل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة ميسورة، وأن وعد العلم والتكنولوجيا والابتكار لم يتحقق بعدُ بالنسبة إلى أغلبية الفقراء، ونشدد على ضرورة تسخير التكنولوجيا فعليا من أجل سد الفجوة الرقمية. وفي هذا الصدد، نشدد على الأهمية المتزايدة للعلم والتكنولوجيا والابتكار في تعزيز النتائج الإنمائية الإيجابية، بما في ذلك في أقل البلدان نموا.

بناء القدرة على الصمود

٣٤ - إننا نشعر ببالغ القلق لأن أقل البلدان نموا تتأثر على نحو غير متناسب بالآثار الضارة لتغير المناخ بسبب القيود الشديدة التي تحد من قدراتها، ومن هذه الآثار الجفاف المستمر والظواهر الجوية الشديدة، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتحات الساحلي، وتسرب المياه

المالحة، والفيضانات الناجمة عن تفجّر البحيرات الجليدية، وتحمض المحيطات، والارتفاع في وتيرة الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان فضلا عن زيادة آثارها، ممّا يشكل خطرا إضافيا يهدد الأمن الغذائي والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويساورنا قلق عميق لأن الزيادة في درجة الحرارة على الصعيد العالمي، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتحمض المحيطات، والآثار الأخرى لتغير المناخ تؤثر تأثيرا خطيرا على المناطق الساحلية وعلى أقل البلدان نموا التي هي من البلدان الساحلية الواطئة. ومن دواعي قلقنا أيضا أن النساء والفتيات كثيرا ما يتضررن على نحو غير متناسب من آثار تغير المناخ والمشاكل البيئية الأخرى.

٣٥ - ونلاحظ أن برنامج عمل إسطنبول يسلط الضوء على ضعف مناعة أقل البلدان نموا أمام مجموعة متنوعة من الصدمات والكوارث، فضلا عن تغير المناخ، ونؤكد على أن مَواطن الضعف هذه تهدد بتقويض الكثير من المكاسب الإنمائية التي حققتها تلك البلدان على مدى العقد الماضي. وقد اعتُرف في إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث بارتفاع مستويات الضعف والخطر في أقل البلدان نموا، حيث تتجاوز في كثير من الأحيان قدرة هذه البلدان على مواجهة الكوارث والتعافي منها. ونكرر التأكيد على أن معالجة مواطن الضعف هذه تتطلب تعزيز التعاون الدولي وضمان إقامة شراكات إقليمية ودولية دائمة وحقيقية من أجل تحسين قدرة أقل البلدان نموا على الصمود. وننوه أيضا بأهمية اعتماد وتنفيذ خطط واستراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث من أجل الحيلولة دون نشوء المخاطر والحد من المخاطر القائمة وتعزيز القدرة على التكيف في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية. ونرحب بكون العديد من أقل البلدان نموا قد أبلغت عن المساهمات المزمعة المحددة وطنيا، وقامت بتصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث باعتبارها جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية مع التركيز على التدابير الوقائية والنهج القائم على تعدد أصحاب المصلحة. غير أن الجهود التي تبذلها محدودة النجاح حتى الآن نظرا للقيود التي تحد من قدراتها ومواردها، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني. وعلى الرغم من أن معظم أقل البلدان نموا وضعت إشكالات من برامج الضمان الاجتماعي، فيغلب أن يكون نطاق تغطيتها محدودا جدا.

٣٦ - وفي هذا الصدد، نقر بأهمية معالجة مواطن الضعف هذه، ونتخذ الخطوات اللازمة في مختلف المحافل المتعددة الأطراف من أجل بناء القدرة على الصمود أمام العديد من الأزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة المبينة في برنامج عمل إسطنبول، مثل برنامج نافذة التصدي للأزمات التابعة للمؤسسة الإنمائية الدولية الذي ينفذه البنك الدولي، والتي تساعد البلدان على التصدي للكوارث الطبيعية والأزمات الأخرى، وصندوق أقل البلدان نموا الذي

أعلن المانحون عن تبرعات لفائدته بلغت ٢٤٨ مليون دولار خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومبادرات صندوق النقد الدولي مثل الإعفاء المؤقت من أسعار الفائدة على قروض الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وتقديم المنح للتخفيف من الديون في إطار الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث والإغاثة، التي تؤدي أيضا دورا هاما في بناء قدرة أقل البلدان نموا على الصمود. ويجب تعزيز التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تخفيف حدة المخاطر وإدارتها، ومعالجة قابلية تأثر أقل البلدان نموا بأنواع مختلفة من الصدمات والأزمات.

٣٧ - ونسلم بأن أقل البلدان نموا التي هي في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، والتي تعاني من عدم الاستقرار السياسي أو ليس لديها القدرة على توفير الخدمات الأساسية، تواجه تحديات هيكلية محددة وتتطلب اعتماد نهج محددة السياق، بما في ذلك السياسات الوطنية وتدابير الدعم الدولي المحددة الهدف للتصدي لهذه التحديات ودعم أنشطة بناء السلام وبناء الدولة والتنمية المستدامة. ونحيط علما بالمبادئ التي بينتها مجموعة الدول السبع الموسعة في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، وهي البلدان التي تتأثر أو تأثرت بالنزاعات.

٣٨ - وننوه بعقد المؤتمر الوزاري بشأن الشراكات الجديدة من أجل بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا، الذي التأم في كوتونو في بنن في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، والاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن الخروج من فئة أقل البلدان نموا وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي عقد في كاتماندو في الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والاجتماع الوزاري لأقل البلدان الأفريقية نموا بشأن التحول الهيكلي والخروج من فئة أقل البلدان نموا وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي عقد في ميلانو بإيطاليا، في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

ثانيا - تطلعات وتوصيات

توصيات عامة

٣٩ - من الضروري التخطيط على الصعيدين الوطني والدولي لتحقيق الأهداف الملموسة الواردة في برنامج عمل إسطنبول. ونحن نشجع أقل البلدان نموا على مواصلة إدماج برنامج العمل في خططها الإنمائية الوطنية والقطاعية ونشجع شركاءها في التنمية على مواصلة إدماج برنامج العمل في أطر سياساتها وبرامجها وأنشطتها الوطنية المتعلقة بالتعاون، حسب الاقتضاء.

٤٠ - ونكرر التأكيد على المبادئ التي يُسترشد بها في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، وهي: الملكية والقيادة القطريتان؛ واتباع نهج متكامل؛ والشراكة الحقيقية؛ والتوجه نحو النتائج؛ والسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان؛ والإنصاف؛ وإسماع الصوت والتمثيل؛ والموازنة بين دور الدولة واعتبارات السوق.

٤١ - ونحن نرحب بكون خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، تؤكد أن أضعف البلدان، بما فيها أقل البلدان نموا، تستحق اهتماما خاصا، وتجسد هموم وتطلعات أقل البلدان نموا، ونشير إلى القرار الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأن تُقام روابط فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض في جميع مؤتمرات وعمليات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك المؤتمرات والعمليات المعنية بأقل البلدان نموا. ونشدد على أهمية إقامة تآزر قوي في تنفيذ الخطط المعتمدة في الآونة الأخيرة وبرنامج عمل إسطنبول على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ونشجع على التنسيق والاتساق في متابعة تنفيذها.

٤٢ - ونسلم أيضا بأن الشراكات الحقيقية والفعالة والدائمة بين أصحاب المصلحة المتعددين يمكن أن تؤدي دورا هاما في النهوض بالتنمية المستدامة. وسنشجع على تبادل المعارف وتعزيز التعاون والشراكات بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك بين الحكومات والشركات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، في القطاعات المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي دعم الأولويات والاستراتيجيات القطرية. ونلتزم في الوقت نفسه بالسعي إلى تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب جميع الجهات الفاعلة، بغية زيادة فعالية الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٤٣ - ونشجع على تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية في أقل البلدان نموا، بدعم وتعاون من المجتمع الدولي بغية إحداث زيادة كبيرة في استخدام وتوافر بيانات جيدة وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة حسب نوع الجنس والعمر والمنطقة الجغرافية والدخل والانتماء العرقي والإثني والحالة من حيث الهجرة والإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية، وهي بيانات ضرورية لكفاءة عمليات وضع السياسات وفعالية المتابعة والاستعراض. ونحن نشجع أقل البلدان نموا على الاضطلاع بعملية تقييم من أجل تقييم توافر البيانات والإحصاءات حاليا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل إسطنبول على الصعيدين الوطني والمحلي، وكشف الثغرات في البيانات وبناء القدرات الإحصائية من أجل ضمان توافر وموثوقية البيانات المتعلقة بإحصاءات ورصد أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للشركاء في التنمية والمنظمات الدولية ذات الصلة توفير التعاون الدولي وتُشجَّع الشراكات

على توفير هذا التعاون، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم التقني والمالي إلى أقل البلدان نموا في هذا المسعى.

بناء القدرات المنتجة

٤٤ - إننا ندرك أهمية بناء القدرات الإنتاجية باعتباره عاملا حاسما للتمكين من تحقيق التنمية والخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وندعو هذه البلدان وشركاءها في التنمية إلى ضمان زيادة التركيز على السياسات والوسائل لمعالجة مسألة بناء القدرات الإنتاجية. وندرك كذلك أن تدفقات رأس المال الخاص، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، تؤدي دورا تكميليا وحفازا في بناء القدرات الإنتاجية وتعزيزها في أقل البلدان نموا. ونهيب بأقل البلدان نموا إلى مواصلة تعزيز المناخ المساند للاستثمار وبالشركاء في التنمية إلى مواصلة تقديم الدعم المالي والتقني المعزز إلى تلك البلدان من أجل تطوير القدرات الإنتاجية، بما في ذلك تعزيز القدرات الإدارية في أقل البلدان نموا. ونلاحظ أن المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي توفر أنشطة تطوير القدرات لأقل البلدان نموا من خلال تقديم المساعدة التقنية المباشرة وتدريب السلطات القطرية ونحن ندعوها إلى مواصلة تعزيز هذا الدعم، وتلبية مطالب تلك البلدان واحتياجاتها، في إطار الالتزامات الحالية، وفقا للسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نموا

٤٥ - نشير إلى قراري الجمعية العامة ٥٩/٢٠٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٧/٢٢١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، المتعلقين بالانتقال السلس للبلدان التي ترفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نموا. ونشدد على أن جهود أقل البلدان نموا من أجل رفع أسمائها من قائمة هذه البلدان تستند إلى امتلاكها لزمام الأمور وقيادتها، باعتبار أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية تقع على عاتق البلدان نفسها، ولكنها تحتاج إلى الدعم عن طريق تدابير شراكة دولية ملموسة وجوهرية بروح من المساءلة المتبادلة عن نتائج التنمية.

٤٦ - ونحث أقل البلدان نموا وشركاءها في التنمية على بذل جهود أكثر تضافرا وطموحا من أجل تحقيق هدف برنامج عمل إسطنبول المتمثل في تمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. ومن المهم أيضا أن يُنظر إلى رفع بلد من قائمة أقل البلدان نموا لا باعتباره نقطة فاصلة، بل باعتباره خطوة حازمة نحو تحسين التنمية الاقتصادية وكفالة اطرادها ونحو تحقيق التحول الهيكلي الشامل والمحمود. ونشدد على أن النجاح في الانتقال ينبغي أن يستند إلى استراتيجية وطنية للانتقال السلس يضعها كل بلد

يُرفع اسمه من قائمة أقل البلدان نموا. ونشجع الشركاء في التنمية وفي التجارة ومنظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعمها لتنفيذ استراتيجيات انتقال أقل البلدان نموا وكذلك الانتقال السلس للبلدان التي ترفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نموا وتجنب حدوث أي تخفيضات فجائية في المساعدة الإنمائية الرسمية أو المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان المرفوعة من القائمة.

٤٧ - وندعو الشركاء في التنمية والتجارة إلى النظر في إعطاء البلد الذي يرفع اسمه من القائمة الأفضليات التجارية التي كانت متاحة له في السابق بسبب وضعه كواحد من أقل البلدان نموا أو تخفيضها تدريجيا بغية تجنب التخفيض الفجائي، على أساس ثنائي.

٤٨ - ونسلم بأهمية الاستعراضات التي تجريها لجنة السياسات الإنمائية لمعايير الرفع من قائمة أقل البلدان نموا. ونوصي بأن تكون هذه الاستعراضات شاملة، مع مراعاة جميع جوانب تطور السياق الإنمائي الدولي، بما في ذلك الخطط ذات الصلة.

الهياكل الأساسية والطاقة

٤٩ - نشير إلى الهدف الوارد في برنامج عمل إسطنبول والمتمثل في زيادة مجموع الإمدادات من الطاقة الأولية للفرد الواحد في أقل البلدان نموا إلى نفس مستوى البلدان النامية الأخرى؛ وتحقيق زيادة كبيرة في حصة الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠؛ وتعزيز القدرات في مجال إنتاج الطاقة، وتجارتها وتوزيعها بهدف كفالة حصول الجميع على طاقة معقولة التكلفة وموثوقة ومستدامة وحديثة بحلول عام ٢٠٣٠. ونعترف بأن تمويل الهياكل الأساسية وتمكين الجميع من الحصول على الطاقة الحديثة، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، يظل تحديا كبيرا يواجه أقل البلدان نموا.

٥٠ - ونؤكد أيضا أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا على مدى عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (٢٠١٤-٢٠٢٤)، وكذلك ضمن إطار مبادرة الأمين العام لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، ومنتدى الطاقة المستدامة للجميع والمنتدى العالمي للهياكل الأساسية، اللذين عُقدا في الآونة الأخيرة، بغية كفالة بلوغ هدف حصول الجميع على طاقة معقولة التكلفة وموثوقة ومستدامة وحديثة بحلول عام ٢٠٣٠، وتلبية الاحتياجات من الهياكل الأساسية في أقل البلدان نموا.

٥١ - وندعو الشركاء في التنمية إلى مواصلة دعم جهود أقل البلدان نموا من أجل تطوير قطاع الطاقة في مجال توليد الطاقة وتوزيعها وكفاءتها، بما في ذلك في مجال الطاقة المتجددة وغيرها من مصادر الطاقة النظيفة والغاز الطبيعي، بوسائل منها زيادة المساعدة المالية والتقنية وتيسير استثمار القطاع الخاص، وفقا للأولويات والاحتياجات الوطنية. ونؤكد أن الزيادة الكبيرة في حصة الطاقة المتجددة ضمن مجموعة مصادر الطاقة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة يمكن أن يدعما سبل الحصول على الطاقة في أقل البلدان نموا. ومن الوسائل الفعَّالة والناجعة لتحسين وضعية حصول الفقراء على الطاقة دعمُ حلول الحصول على الكهرباء خارج الشبكة. وسنعمل على توفير الدعم الكافي وتيسير الاستفادة من البحوث والتكنولوجيا في مجال الطاقة النظيفة، وتوسيع نطاق الهياكل الأساسية وتطوير التكنولوجيا لتزويد أقل البلدان نموا بخدمات الطاقة الحديثة والمستدامة.

٥٢ - وسنضمّن استراتيجياتنا الوطنية للتنمية المستدامة خططا مرنة وجيدة للاستثمار في الهياكل الأساسية، مع العمل أيضا على تعزيز بيئاتنا المحلية المؤاتية للاستثمار. ونحن نعيد تأكيد التزامنا بتوفير الدعم المالي والتقني المعزز لتنمية الهياكل الأساسية بما يتماشى مع الاحتياجات والأولويات الإنمائية والقطاعية في أقل البلدان نموا واستخدام الأموال المقدمة بشروط ميسرة، حسب الاقتضاء، لحفز وتوظيف مصادر أخرى لتمويل تنمية الهياكل

الأساسية وإدارتها. وسنقدم الدعم التقني والمالي لأقل البلدان نموا لترجمة خططها إلى مجموعات مشاريع ملموسة، فضلا عن تقديمه لفرادى المشاريع القابلة للتنفيذ، بما يشمل دراسات الجدوى، والتفاوض على العقود المعقدة، وإدارة المشاريع.

٥٣ - ونوصي بأن تستعمل جميع أشكال التمويل والأدوات والآليات المالية، بما فيها الموارد المحلية والتمويل الخاص، ومنح المساعدة الإنمائية الرسمية وغير ذلك من أشكال التعاون الإنمائي الدولي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والقروض بشروط ميسرة وبدون شروط ميسرة، والتمويل المختلط، وأدوات التمويل الخاصة الغرض، وتمويل المشاريع دون حق الرجوع، وأدوات تخفيف المخاطر، وهياكل التمويل الجماعي والنُهج الابتكارية الأخرى. وندعو المؤسسات المالية الإنمائية والشركاء في التنمية إلى الاضطلاع بدور أكبر وأكثر تنسيقا في الاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية في أقل البلدان نموا، وتخفيف المخاطر وتقاسمها وكفالة وجود ضمانات.

الزراعة والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية

٥٤ - نؤيد مبادرة الأمين العام للقضاء على الجوع ونوصي بزيادة الاستثمار المستدام والمسؤول في الزراعة المستدامة والأمن الغذائي، على الصعيدين المحلي والدولي، واستخدام الموارد المائية استخداما مستداما، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي العام والخاص في مجال الهياكل الأساسية الريفية والحضرية، والتغذية، وحيازة الأراضي المأمونة، والبحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، والوصول إلى الأسواق والتمويل، لا سيما بالنسبة إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وبناء مرافق الري، وتطوير التكنولوجيا ونقلها بشروط متفق عليها، وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة والقادرة على الصمود والحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي. ونحن نؤكد من جديد التزامنا بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها استخداما مستداما من أجل التنمية المستدامة، وزيادة الفوائد الاقتصادية التي تعود على أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الساحلية من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية والسياحة بحلول عام ٢٠٣٠.

٥٥ - وعلاوة على ذلك، نلتزم بدعم الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية القوية بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية والمحلية، بوسائل من بينها اتباع نهج متكامل في الإدارة المستدامة للمياه وتعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي الطبيعي العالمي. وسنسعى أيضا إلى زيادة الاستثمارات بغرض اتخاذ إجراءات فعالة لتحسين النظام الغذائي والتغذية للسكان، ولا سيما في حالات

الطوارئ مع التركيز بشكل خاص على دعم فرص الحصول على خدمات مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي.

٥٦ - ونشير إلى التزامنا بتمكين المرأة في مجال الزراعة، بوسائل من بينها حصول المرأة على الأراضي وغيرها من الأصول الإنتاجية، والسيطرة عليها.

٥٧ - ونؤكد من جديد ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة على الصعيدين الوطني والدولي لزيادة الإنتاجية الزراعية في أقل البلدان نموا. ونحيط علما بالأطر الإقليمية القائمة المتعلقة بآليات توفير احتياطي من المواد الغذائية لمواجهة حالات الطوارئ، وندرك أهمية الأمن الغذائي في حالات الطوارئ والحاجة إلى بناء القدرة على التكيف. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى النظر في تعزيز مثل هذا التعاون على المستوى الإقليمي، ولا سيما لصالح أقل البلدان نموا. وسوف نستمر في استكشاف طرق لتحسين فعالية آليات توفير احتياطي من المواد الغذائية لمواجهة حالات الطوارئ الغذائية الإنسانية أو كوسيلة للحد من تقلب الأسعار في هذه البلدان. وندرك أن تنويع السلع الأساسية والقيمة المضافة إلى جانب مشاركة أقل البلدان نموا مشاركة فعالة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية وفي التجارة الدولية بالمنتجات الزراعية تمثل جانباً أساسياً من الجهود التي تبذلها هذه البلدان من أجل الخروج من حالة التهميش التي تعيشها، وبناء القدرات الإنتاجية فيها، وتسريع التحول الهيكلي لديها وتوليد فرص العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع المقترن بأثر سريع ومستدام في مجال القضاء على الفقر.

٥٨ - ونؤكد مجددا التزامنا بحماية النظم الإيكولوجية الأرضية وذات الصلة بالمياه، بما في ذلك الغابات، واستعادتها، واستدامة استخدامها، بما يُمكِّن من وقف فقدان التنوع البيولوجي، ومعالجة تدهور الأراضي والتربة والتصحر. ومن شأن هذا كله أن يجلب منافع متعددة تشمل تحقيق الأمن الغذائي، وتحسين الظروف المعيشية للسكان المتضررين، والقضاء على الفقر والمساهمة في السلام والأمن مع تمكين أقل البلدان نموا من التخفيف بصورة فعالة من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وسوف نشجع أيضاً على أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بوسائل تشمل بذل جهود ترمي إلى الحد من هدر الأغذية على طول سلسلتي الإنتاج والعرض، بما في ذلك الهدر في مرحلة ما بعد الحصاد.

التجارة والاستثمار

٥٩ - ونؤكد من جديد المكانة المرموقة لمنظمة التجارة العالمية باعتبارها المحفل العالمي لوضع قواعد التجارة وإدارتها. ونعترف بمساهمة النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على

القواعد في استقرار الاقتصاد العالمي وقوَّتِه. ونؤكد من جديد قيمة الممارسة المستمرة التي تتبعها منظمة التجارة العالمية باتخاذ القرارات من خلال عملية تقودها الدول الأعضاء وشاملة للجميع، وشفافة، وقائمة على توافق الآراء.

٦٠ - ونحيط علما بالتعهد الذي قطعه أعضاء منظمة التجارة العالمية بتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف بحيث يوفر دفعة قوية لتحقيق الازدهار الشامل والرعاية لجميع الأعضاء ويستجيب لاحتياجات التنمية المحددة للبلدان النامية الأعضاء في المنظمة، ولا سيما الأعضاء من أقل البلدان نموا.

٦١ - ونؤكد من جديد التزامنا بزيادة الحصة التجارية لأقل البلدان نموا في التجارة العالمية زيادة كبيرة بهدف مضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠، بطرق من بينها توسيع القاعدة التصديرية لأقل البلدان نموا.

٦٢ - وفي هذا الصدد، نحثُّ أقل البلدان نموا وشركاءها في التنمية على الاستفادة من المبادرات والبرامج القائمة مثل القرارات الوزارية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية والمتعلقة بوصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون فرض رسوم جمركية على استيرادها أو حصص محددة عليها، والمتعلقة أيضاً بقواعد المنشأ التفضيلية لأقل البلدان نموا، وكذلك تقديم المعونة اليها من أجل التجارة. وسنقوم بزيادة دعم المعونة من أجل التجارة، ولا سيما لصالح أقل البلدان نموا؛ وسوف نسعى جاهدين لتخصيص نسبة متزايدة من المعونة من أجل التجارة لأقل البلدان نموا، التي تُقدَّم إليها وفقا لمبادئ فعالية التعاون الإنمائي. ونرحب أيضا بالمزيد من التعاون في ما بين البلدان النامية لتحقيق هذه الغاية. ونشجع أقل البلدان نموا على إدماج منظور التجارة في صلب الخطط الإنمائية الوطنية. وإذ نضع هذا الأمر بعين الاعتبار، نرحب بتمديد صلاحية الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نموا ليشمل المرحلة الثانية، ونحث الأعضاء على المساهمة في الوقت المناسب في تمويل الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل المعزز، بالنظر إلى أن الإطار يُنفذ الإصلاحات المتفق على ضرورة إجرائها كشرط لاستمراره، وذلك من أجل تنفيذه على نحو فعال ودون أي تعطيل خلال الفترة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٣.

٦٣ - ونحث أعضاء منظمة التجارة العالمية على مواصلة جهودهم الرامية إلى تسريع انضمام جميع أقل البلدان نموا الداخلة في مفاوضات معها من أجل الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية إليها ونرحب بالمبادئ التوجيهية الصادرة في عام ٢٠١٢ بخصوص انضمام أقل البلدان نموا إلى منظمة التجارة العالمية.

٦٤ - وندعو جميع الشركاء الذين هم أعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى تنفيذ جميع قراراتهم الوزارية، وخصوصا منها القرارات التي تعود بالفائدة على أقل البلدان نموا. كما ندعو الشركاء في التنمية إلى مواصلة تقديم الدعم الملموس إلى أقل البلدان نموا من أجل تنويع قاعدة صادراتها، بما في ذلك الدعم المقدم إلى القطاعات الحيوية للتجارة العالمية وإلى تمكينها من تلبية متطلبات الاتفاق المتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية الموضوعة أمام التجارة، لمساعدتها على زيادة حصتها في التجارة العالمية وتعزيز القيمة المضافة المحلية للصادرات.

٦٥ - ونؤكد من جديد التزامنا المشترك بتعزيز الأطر الاستراتيجية والتنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر وغير ذلك من تدفقات الموارد إلى أقل البلدان نموا، والتي تشمل مجالات حيوية للسياسة العامة مثل تطوير الهياكل الأساسية، وتسهيل التجارة والتبادل التجاري، والبحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بالتراضي.

٦٦ - وفي سبيل زيادة التشجيع على الاستثمار، نوصي أيضا بوضع أطر تنظيمية وسياسات وطنية تتيح للشركات امكانية الابتكار، والاستثمار، وتحويل التكنولوجيا إلى فرص عمل ونمو اقتصادي شامل. كما ندعو إلى مزيد من الالتزام من جانب أقل البلدان نموا، وإلى توسيع نطاق الدعم الدولي المقدم للتكامل الإقليمي من أجل توسيع الأسواق، وتعزيز تسهيل التجارة من خلال تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة، وتطوير الهياكل الأساسية عبر الحدود، وسلاسل القيمة الإقليمية والتعاون الإقليمي، التي سوف تساهم بأجمعها في تحقيق الاستقرار والتقدم في المنطقة. ومن المفيد بشكل خاص إقامة شراكات فعالة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل معالجة التحديات المعقدة والمترابطة.

٦٧ - ونشير إلى القرار الوارد في برنامج عمل إسطنبول الذي أكدته الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ والذي يدعو إلى اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا، وتوسيع نطاقها وتنفيذها. ونرحب بالقرار الوارد في خطة عمل أديس أبابا باعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا، وبالعرض المتمثل في تقديم دعم مالي وتقني لإعداد المشاريع والتفاوض على العقود، وإسداء دعم استشاري في تسوية المنازعات المتصلة بالاستثمار، وإتاحة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمرافق الاستثمار، وتوفير تأمين ضد المخاطر وتقديم الضمانات عن طريق جهات منها على سبيل المثال الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار.

٦٨ - وندرك أنه كلما زادت قوة وتركيز السياسات والأنشطة والاستراتيجيات التي تتبعها أقل البلدان نموا، ستتمكن بلدان منشأ الاستثمار الأجنبي المباشر والمنظمات الدولية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من أن تزيد بدرجة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا. ونشجع أقل البلدان نموا على مواصلة تعزيز المناخ المساند للاستثمار، وإنشاء وتعهد مرافق لتشجيع الاستثمار على الصعيد الوطني، ونشجع الشركاء في التنمية على مواصلة دعم بناء القدرات في أقل البلدان نموا، التي تهدف إلى تحسين قدراتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٦٩ - وفي هذا الصدد، ندعو الأمين العام بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق إلى إدراج مسألة نظم تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا في جدول أعمال المجلس، وذلك بهدف تعزيز الفعالية الكلية للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة والذي أن يمكن أن يساهم في تعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا وفي قدرة أقل البلدان نموا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وندعو أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يناقش في منتداه السنوي القادم المعني بمتابعة تمويل التنمية، امكانية اعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا، وفقا للقرارات ذات الصلة بهذه المسألة، بما فيها القرار ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ المتعلق بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، وولاية المنتدى السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية المبينة فيها. ونشير إلى أن الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي ستُدرج ضمن عملية متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها بشكل عام في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٧٠ - وندعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى مواصلة مساعدة أقل البلدان نموا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه، بوسائل تشمل إطاره الخاص المتعلق بسياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والاستعراضات التي يجريها لسياسة الاستثمار، وأدلة الاستثمار وغيرها من أنشطة تشجيع الاستثمار. ونشجع أقل البلدان نموا على زيادة الاستفادة من هذه البرامج وندعو الشركاء في التنمية إلى مواصلة تمويلها على أساس طوعي. كما ندعو كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الدولية الأخرى إلى مواصلة دعمها لأقل البلدان نموا في مجال تشجيع الاستثمار، حسب الاقتضاء، وتمشيا مع ولاية كل منها.

٧١ - ونشجع أقل البلدان نموا أيضا على الاستفادة من آليات دعم التجارة والاستثمار القائمة. ويُقدِّم البنكُ الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التعاون والتنمية في

الميدان الاقتصادي العديدَ من هذه البرامج التي تعالج التأمين والضمانات ضد المخاطر، كما تُقدِّم تلك الآليات الدعم الفني والاستشاري للمفاوضات المتعلقة بالاستثمار وتسوية المنازعات.

الحكم الرشيد على جميع المستويات

٧٢ - نشير إلى أن الهدف من برنامج عمل إسطنبول هو تعزيز الحكم الرشيد على جميع المستويات، من خلال تعزيز العمليات الديمقراطية والمؤسسات وسيادة القانون؛ وزيادة الكفاءة والاتساق والشفافية والمشاركة؛ وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛ والحد من الفساد، وتعزيز قدرة حكومات أقل البلدان نموا على القيام بدور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن شأن تعزيز المشاركة وتمكين المجتمع المدني والشباب والنساء وتعزيز الإجراءات الجماعية أن تسهم في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، نشجع أقل البلدان نموا على المشاركة على نطاق واسع في الشراكات والاتفاقيات والمبادرات الدولية الأخرى، حسب الاقتضاء، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. كما نحيط علما بعمل الشراكة الحكومية المفتوحة. وندعو كذلك أقل البلدان نموا التي لم تُوائِم بعد تشريعاتها الوطنية مع الالتزامات التي تعهدت بها كأعضاء أو كدول أطراف في جميع الاتفاقات الدولية ذات الصلة التي هي طرف فيها، إلى القيام بذلك.

٧٣ - وندرك أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون سلام وأمن، وأن السلام والأمن سيكونان معرضين للخطر دون تنمية مستدامة. وفي هذا الصدد، نعترف بأن تحديات التنمية التي تفرضها النزاعات لا تعوق تحقيق التنمية فحسب بل يمكنها أيضاً أن تعكس عقوداً من المكاسب الناجمة عن التنمية. لذا، فإننا ندعو أقل البلدان نموا إلى القيام، حسب الاقتضاء وبدعم من شركائها في التنمية، ببناء المرونة اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في بلدانها ومناطقها. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم أقل البلدان نموا التي هي إما في حالة نزاع وإما في مرحلة ما بعد النزاع، وعلى وجه الخصوص أقل البلدان نموا التي تعاني من العنف الداخلي أو العنف العابر للحدود، وتعاني خصوصا من التهديد المتأتي من التطرف العنيف والإرهاب الدولي، وذلك بهدف إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع قادرة على تحقيق التنمية المستدامة. وسوف نتخذ أيضا تدابير لضمان أن يكون للمرأة دور في بناء السلام وبناء الدولة.

التنمية البشرية والاجتماعية والاطفال والشباب

٧٤ - ونعترف بأن جودة التعليم وتنمية المهارات تُرسيان الأساس اللازم للتعلم مدى الحياة وللتنمية البشرية بشكل عام. ولذلك، فإننا نؤيد الالتزام العالمي بتوفير التعليم الجيد للجميع في أقل البلدان نموا، بما فيها البلدان الأكثر فقرا وضعفا، وذلك وصولا إلى نهاية المرحلة الثانوية، ونؤكد من جديد الالتزام بالنهوض بالتعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي، وضمان المساواة بين الجنسين في الحصول عليها. ونؤكد من جديد أيضا لزوم الاستثمار في الموارد البشرية والقدرات المؤسسية لضمان إقامة اقتصاد متنوع ومرن، استنادا إلى مجموعة واسعة من القطاعات، والحد من التقلبات الاقتصادية بالبلد وتمكين البلدان من جني العائد الديمغرافي. ويتعين على برامج التدريب المهني وتطوير المهارات أن تأخذ في الاعتبار احتياجات الشركات المحلية وأن تولِّد الموارد البشرية الماهرة التي يمكن أن تساعد الشركات أيضا على الاستثمار في التكنولوجيات اللازمة للنهوض في سلسلة القيمة. وسنواصل جهودنا الرامية إلى تحقيق مزيد من التقدم في مجال ضمان التوازن بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية والتعليم العالي والتخرج منها. وفي هذا الصدد، فإننا نكرر دعوتنا إلى الشركاء في التنمية إلى مواصلة دعم معاهد التعليم العالي وتشجيعها، حسب الاقتضاء، على تخصيص منح دراسية ومقاعد دراسية للطلاب والمتدربين من أقل البلدان نموا، ولا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا وإدارة الأعمال والاقتصاد.

٧٥ - وندرك أن عديد جيل اليوم من الناس الذين تقل أعمارهم عن سن ٢٥ عاماً هو أكبر من أي وقت مضى في التاريخ. وتُشكل الفتيات والفتيان والشابات والشبان العوامل الرئيسية للتغيير اللازم للوصول إلى مستقبل أفضل، وعند تمكينهم، فستكون لديهم إمكانات كبيرة للدفاع عن أنفسهم ومجتمعاتهم. وسنعمل على تعزيز وحماية حقوق الأطفال والشباب، وضمان المزيد من الفرص لمشاركتهم الهادفة والعمل من أجل وضع حد لجميع أشكال العنف والإساءة ضد الأطفال والشباب، بما في ذلك استغلالهم والاتجار بهم، وتعذيبهم، وغير ذلك من الممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وزواج الأطفال المبكر والقسري. وندعو جميع الدول إلى تعزيز مشاركة الأطفال والشباب كأعضاء فاعلين في المجتمع الدولي، الآن ولاحقا في الحياة، على نحو يكفل عدم تخلف أي كان عن الركب. وندعو أقل البلدان نموا إلى وضع سياسات وبرامج لدعم وصول الشباب إلى التعليم الثانوي والعالي والتدريب المهني والعمالة المنتجة والرعاية الصحية، وخاصة للنساء والفتيات. وندعو الشركاء في التنمية إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية لدعم نظم التعليم الرسمي وغير الرسمي في أقل البلدان نموا، ودعم السياسات والبرامج التي توفر الفرص الاقتصادية

وفرص العمل المنتج للشباب؛ وتعزز برامج تبادل الشباب، بما في ذلك من خلال الجامعات الافتراضية وآليات التواصل الشبكية الأخرى.

٧٦ - ولتمكين جميع الناس من الاستفادة من النمو، سوف ندمج العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع كهدف محوري في استراتيجياتنا المتعلقة بالتنمية الوطنية.

المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

٧٧ - ونؤكد من جديد الدور الأساسي للمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات وإعمال حقوقهن الإنسانية، والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق في تحقيق التنمية المستدامة. ويتعين أن تتمتع النساء والفتيات بالمساواة في الحصول على تعليم عالي الجودة، والصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، والحصول على التمويل والفرص والموارد الاقتصادية والمشاركة السياسية، وأن يتمتعن كذلك بالمساواة مع الرجال والفتيان في فرص العمالة والعمل اللائق، وفرص القيادة وصنع القرار في جميع المستويات. وسنعمل على إجراء زيادة كبيرة في الاستثمارات من أجل سد الفوارق بين الجنسين وتعزيز الدعم المقدم للمؤسسات، بما في ذلك نظم العدالة الجنائية والمدنية، في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في جميع المستويات. وسنواصل دعم الجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، بطرق من بينها إشراك الرجال والفتيان.

تمويل التنمية

٧٨ - ونقدر الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا الرامية إلى تعزيز فرص توليد الموارد المحلية، ونلتزم بدعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا الرامية إلى تعزيز تعبئة إيراداتها ونموها الاقتصادي وتنويع منتجاتها والقيمة المضافة لمنتجاتها المحلية؛ وتوسيع قاعدتها الضريبية ومواصلة جهودها الرامية إلى إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي بما يتماشى مع ظروف البلد؛ وتعزيز إدارة الإيرادات من خلال نظم ضريبية حديثة وتصاعدية، وتحسين السياسة الضريبية، وزيادة الكفاءة في تحصيل الضرائب وإدارتها. ونحن ملتزمون بالحد من الفساد وبزيادة الشفافية على جميع المستويات. ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل على تخفيض التدفقات المالية غير المشروعة تخفيضاً كبيراً بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك من أجل مساعدة أقل البلدان نموا على تعبئة الموارد.

٧٩ - ونؤكد مجددا أن أحد الاستخدامات المهمة للتمويل العام الدولي، بما فيه المساعدة الإنمائية الرسمية، هو تحفيز حشد موارد إضافية من المصادر الأخرى، العامة والخاصة. وفي هذا الصدد، فإننا نحيط علما بجهود مثل مبادرة أديس أبابا للضرائب. كما نحيط علما

بـ ”منهاج التعاون في مجال الضرائب“ الذي أعده صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، ومجموعة البنك الدولي.

٨٠ - ونرحب بعمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك لجانها الفرعية.

٨١ - وندرك بأن الأعمال التجارية والاستثمارات والابتكارات الخاصة هي محركات رئيسية للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل للجميع وفرص العمل، وبأن تدفقات رؤوس المال الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب استقرار النظام المالي الدولي، هي عناصر حيوية مكملة للجهود الإنمائية الوطنية.

٨٢ - ونؤكد مجددا أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ما زال أمرا حاسما. ويعيد مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية تأكيد التزامات كل منهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ويشمل ذلك الالتزامات التي تعهدت بها بلدان عديدة متقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا. وتشجعنا تلك البلدان القليلة التي أوفت بالتزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية أو تجاوزته، وحققت هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا أو تجاوزته. ونحث جميع البلدان الأخرى على تكثيف جهودها لزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية وبذل جهود إضافية ملموسة لتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية. ونرحب بقرار الاتحاد الأوروبي الذي أكد فيه مجددا التزامه الجماعي بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ضمن الإطار الزمني لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتعهَّدَ بالقيام على نحو جماعي بتحقيق هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا في الأجل القصير، وبلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا ضمن الإطار الزمني لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونشجع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في تحديد هدف يتمثل في تخصيص ما لا يقل عن ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا.

٨٣ - ويشجعنا أولئك الذين يخصصون ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من مساعداتهم الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا.

٨٤ - ونؤكد ضرورة أن يظل المجتمع الدولي يقظا في رصد حالة ديون أقل البلدان نموا وأن يواصل اتخاذ تدابير فعالة يفضل أن تكون في نطاق الأطر القائمة، عند الاقتضاء، من أجل معالجة مشكلة ديون تلك البلدان، بطرق منها اعتماد سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الدين، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، حسب الاقتضاء، وذلك من أجل إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نموا لدائنين من القطاعين العام والخاص على السواء. ونعيد تأكيد التزامنا بالعمل من خلال المبادرات القائمة مثل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونؤكد من جديد أهمية الشفافية في إدارة الديون.

٨٥ - وندرك ما لدى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الدولية الأخرى من إمكانيات كبيرة في مجال تمويل التنمية المستدامة وتوفير الدراية.

٨٦ - ونشجع أقل البلدان نموا على القيام، بدعم من المجتمع الدولي، بتطوير قدراتها على تعقب المعاملات المالية وإدارة الضرائب، وتسهيل الخدمات الجمركية والتحقيق في الجرائم وملاحقة مرتكبيها، وذلك من أجل المساهمة في نجاح الجهود الرامية لمعالجة مشكلة التدفقات المالية غير المشروعة. كما نشجع على التعاون الدولي في المسائل الضريبية.

٨٧ - ونشجع على استخدام الأدوات المبتكرة، مثل نظم السداد المصرفي عبر الهاتف النقال ونظم السداد الرقمية، وتحسين فرص الوصول إليها، من قبل جهات تشمل النساء والأعمال التجارية البالغة الصغر، حسب الاقتضاء، ونقر بالدور الذي يمكن لذلك أن يقوم به في تعميم الخدمات المالية وكذلك في خفض التكاليف، وزيادة الشفافية، وتحسين سرعة عمليات السداد وأمنها، وفتح المزيد من الأسواق.

٨٨ - وندعو إلى تقديم الدعم للشراكات والتحالفات العالمية، مثل ائتلاف المعاملات الرقمية أفضل من النقدية والأمانة المؤسسية التابعة له، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، التي توسع نطاق واعتماد تلك الأدوات لدعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل إسطنبول.

٨٩ - ونرحب باستمرار الجهود الرامية إلى تحسين نوعية وأثر وفعالية التعاون الإنمائي والجهود الدولية الأخرى المبذولة في مجال المالية العامة، بما في ذلك التقيد بمبادئ فعالية التعاون الإنمائي المتفق عليها. وسنقوم بمواءمة الأنشطة مع الأولويات الوطنية، بما في ذلك عن طريق الحد من التجزؤ، والتعجيل بتحرير المعونة، ولا سيما تلك الموجّهة لأقل البلدان نموا

والبلدان الأشد احتياجا. وسنقوم بتشجيع الملكية القطرية والتوجه نحو تحقيق النتائج، وتعزيز النظم القطرية واستخدام النهج القائمة على البرامج عند الاقتضاء، وتعزيز الشراكات من أجل التنمية، والحد من تكاليف المعاملات، وزيادة الشفافية والمساءلة المتبادلة. وستزيد فعالية التنمية ونعزز إمكانية التنبؤ بها عن طريق تزويد البلدان النامية بمعلومات إرشادية منتظمة ومناسبة التوقيت بشأن الدعم المقرر تقديمه في الأجل المتوسط.

٩٠ - ونحن نلتزم بالعمل على اتّساق السياسات وتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب كافة الجهات الفاعلة دعما لتلك الإجراءات.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

٩١ - نذكر بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يضطلع بدور هام في تنمية أقل البلدان نموا بمساهمته في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول.

٩٢ - والتعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر مهم في التعاون الدولي من أجل التنمية باعتباره عنصرا مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلا عنه. ونحن نسلم بأهمية ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب وماضيه المختلف وخصوصياته، ونؤكد أنه ينبغي النظر إليه باعتباره تعبيرا عن التضامن بين شعوب الجنوب وبلدانه، على أساس تجاربها وأهدافها المشتركة. وينبغي أن يظل هذا التعاون يسترشد بمبادئ احترام السيادة الوطنية، والملكية الوطنية والاستقلال الوطني، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة.

٩٣ - ونحن نرحب بزيادة مساهمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ونشجع البلدان النامية على القيام طوعا بتكثيف جهودها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومواصلة تحسين فعالية التنمية وفقا لأحكام وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ونلتزم أيضا بتعزيز التعاون الثلاثي باعتباره وسيلة لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة لخدمة التعاون الإنمائي.

الهجرة والتحويلات المالية

٩٤ - إننا نعترف بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. ونعترف أيضا بأن الهجرة الدولية واقع متعدد الأبعاد له أهمية كبرى في تنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد، وهو ما يتطلب استجابات متسقة وشاملة. وسنتعاون دوليا من أجل

كفالة أن تتم الهجرة بطريقة نظامية وأن تجري في ظروف توفِّر الأمان ويسودها النظام مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وضمان المعاملة الإنسانية للمهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، وللاجئين والمشردين. وينبغي لهذا التعاون أن يعزز أيضا قدرة المجتمعات المحلية المضيفة للاجئين، ولا سيما في البلدان النامية، على أداء هذا الدور. ونؤكد حق المهاجرين في العودة إلى البلد الذي يحملون جنسيته، ونُذَكِّر بأن على الدول أن تضمن استقبال مواطنيها العائدين حسب الأصول الواجبة.

٩٥ - وسنعمل على خفض متوسط تكلفة معاملات تحويلات المهاجرين بحلول عام ٢٠٣٠ إلى أقل من ٣ في المائة من المبلغ المحول. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء تكلفة التحويلات المالية في ممرات معينة ينخفض فيها حجم التحويلات وترتفع فيها تكاليفها. وسنعمل على كفالة ألا يطلب أي من ممرات التحويل رسوما تفوق ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، مع مراعاة ضرورة الحفاظ على قدر كاف من الخدمات المتاحة، لا سيما لمن هم في أشد الحاجة إليها.

٩٦ - وندرك أن التحويلات المالية من العمال المهاجرين هي في العادة أجور يحولها المهاجرون إلى أُسرهم، وهي موجهة أساسا لتلبية جزء من احتياجات الأسر المعيشية المتلقية ولا يمكن مساواتها بالتدفقات المالية الدولية الأخرى. وسنعمل على كفالة أن تتاح خدمات مالية مناسبة وميسورة للمهاجرين وأُسرهم في بلدانهم الأصلية والمضيفة على حد سواء. والجمع بين إيرادات التحويلات المالية وتوسيع نطاق إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الأخرى يمكن أن يزيد من أثر التحويلات على النمو من خلال تيسير المدخرات والاستثمارات. وسوف نتخذ تدابير ترمي إلى تعزيز الاستثمار المنتج للتحويلات المالية، مثل الاستثمار في المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وضمان مشاركة النساء والرجال كشركاء متساوين وكمستفيدين.

٩٧ - وسنقوم بدعم السلطات الوطنية في التصدي لأكبر العقبات التي تعوق استمرار تدفق التحويلات المالية، ومنها على سبيل المثال اتجاه خدمات السحب التي تقدمها المصارف، وذلك للعمل على إتاحة خدمات التحويل المالي عبر الحدود. وسنزيد التنسيق بين السلطات التنظيمية الوطنية لإزالة الحواجز التي تعترض مقدمي خدمات التحويل المالي من غير المصارف الذين يستخدمون الهياكل الأساسية لنظم السداد، وتعزيز الظروف المواتية لإجراء تحويلات أرخص وأسرع وأكثر أمناً في بلدان المصدر والبلدان المتلقية على حد سواء، بسبل منها تعزيز ظروف تنافسية وشفافة في الأسواق.

العلم والتكنولوجيا والابتكار

٩٨ - إننا نؤكد من جديد التزامنا بدعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا من أجل تحسين قدرتها على تطوير التكنولوجيات الأساسية والحصول عليها واستخدامها. ونسلم بأن إنشاء بيئة تمكينية إضافة إلى الأطر القانونية ذات الصلة يمكن أن يمنح الشركات الثقة للاستثمار في التكنولوجيات المتطورة وإقامة شراكات في مجال البحوث في أقل البلدان نموا، وتقديم الحوافز للشركات المحلية من أجل تطوير أو تكييف تكنولوجيات خاصة بها. ونشجع أقل البلدان نموا، بدعم من المجتمع الدولي، على زيادة الاستثمار في تدريس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتعزيز التعليم العالي والتدريب التقني والمهني، مع كفالة تكافؤ فرص النساء والفتيات في الدخول إلى تلك المجالات وتشجيع مشاركتهن فيها. كما نشجع الشركاء في التنمية على زيادة الدعم المقدم للجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا من أجل تهيئة بيئة ناجحة لتطوير التكنولوجيات الجديدة واجتذابها واستخدامها وبناء قدرات وقاعدة معارف محلية، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها على نحو متبادل.

٩٩ - ونؤكد من جديد التزامنا بالتفعيل الكامل لمصرف التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نموا، وذلك بالنظر إلى قدرته على تعزيز القدرات الإنتاجية، والتحول الهيكلي، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نحيط علما بقرار الجمعية العامة ٧٠/٢١٦، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي بينت فيه الجمعية بإيجاز الخطوات اللازمة لبدء وتفعيل مصرف التكنولوجيا، بتمويل من التبرعات، بحلول عام ٢٠١٧، ولكفالة الدعم المستمر لمصرف التكنولوجيا من جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وسنعمل على تفادي الازدواجية وتعزيز أوجه التآزر بين المصرف وآلية تيسير التكنولوجيا المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا والتعاون الوثيق بشأن المسائل الإدارية والتقنية على السواء مع فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة والمعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة. ونرحب بتعيين الأمين العام أعضاء مجلس إدارة مصرف التكنولوجيا وإنشاء صندوق استئماني يتسم بالمرونة اللازمة لاجتذاب التمويل الطوعي من الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى. ونؤكد أن التفاصيل الإضافية بشأن جملة أمور منها الأنشطة المحددة التي سيضطلع بها مصرف التكنولوجيا، والكيفية التي سيتم بها تقييم تلك الأنشطة، ستساعد على تعبئة المساعدة الطوعية. وندعو مجلس الإدارة إلى القيام، بمساعدة من الخبراء التقنيين الملائمين، حسب الحاجة، وبالتشاور مع الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، بصياغة ميثاق قانوني تعتمده الجمعية العامة قبل نهاية عام ٢٠١٦، ووضع

غير ذلك من وثائق التشغيل ووثائق السياسات العامة المفصلة اللازمة لتفعيل مصرف التكنولوجيا وعمله على أساس مستدام.

١٠٠ - ونشدد على أن تقديم دعم سخي ومتواصل سيكون أمرا حاسما لضمان نجاح مصرف التكنولوجيا. ونرحب باستضافة تركيا لمصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا في غيبزي، وندعو حكومة تركيا إلى مواصلة دعمها للمصرف. ونحث الشركاء من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، فضلا عن المنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص، على تقديم مساعدات مالية وتقنية طوعية إلى مصرف التكنولوجيا لضمان عمله بفعالية.

١٠١ - ونحن ندرك أهمية كفالة وصول الفقراء والأسر المعيشية والمحليات المستبعدة إلى التكنولوجيات المكيفة التي يمكن أن تيسر الدخول إلى أسواق جديدة وتوفير مصادر الطاقة المتجددة، وإدارة النفايات، والمياه النقية.

بناء القدرة على الصمود

١٠٢ - ونشدد على أن بناء القدرة على الصمود على المستوى الوطني، وكذلك على المستويات دون الوطنية والمجتمعية والفردية، أمر بالغ الأهمية للحفاظ على المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس والتعجيل بوتيرة التقدم نحو تحقيق التطلعات الإنمائية المحددة في برنامج عمل إسطنبول. وسيسهم كل من زيادة الاستثمار في قدرات ومؤسسات السلطات المحلية، وبناء موارد الرزق، والعمل على تحقيق النمو السريع والشامل، والتأهب للكوارث، وتطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا، وتوفير الحماية الاجتماعية، وتحقيق الحكم الرشيد، في تعزيز الصمود بطريقة فعالة.

١٠٣ - ونرحب باتفاق باريس الذي حددت بموجبه الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الهدف العالمي للتكيف المتمثل في تعزيز القدرة على التكيف، وتعزيز القدرة على الصمود والحد من قابلية التأثر بتغير المناخ، وأقرت بأن التكيف هو تحد عالمي يواجه الجميع، مع مراعاة الاحتياجات العاجلة والفورية للبلدان النامية الأطراف في الاتفاقية الإطارية والمعرضة بصفة خاصة للآثار الضارة لتغير المناخ.

١٠٤ - ونرحب بإمكانية اضطلاع اتفاق باريس بدور هام في التحول إلى انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة والمجتمعات المتأقلمة مع تغير المناخ والمساعدة على بناء القدرة على الصمود والحد من الضعف أمام الآثار الضارة لتغير المناخ، مع مراعاة الاحتياجات العاجلة والفورية للبلدان النامية الأطراف في الاتفاقية الإطارية والمعرضة بصفة خاصة لتلك الآثار الضارة.

١٠٥ - وندعو إلى التنفيذ الفعلي للالتزامات المتعلقة بتغير المناخ ووصول أقل البلدان نموا إلى جميع الأموال ذات الصلة المتعلقة بتغير المناخ، حسب الاقتضاء.

١٠٦ - ونرحب بقرارات مجلس صندوق المناخ الأخضر الرامية إلى تحقيق توازن نسبته ٥٠:٥٠ بين التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، وذلك مع مرور الوقت على أساس مكافئ المعونة، والرامية أيضا إلى تزويد البلدان القليلة المنعة بوجه خاص، ولا سيما أقل البلدان نموا، بما لا يقل عن ٥٠ في المائة من الموارد المخصصة لأغراض التكيف. ونرحب بالتعهدات الأخيرة إلى صندوق أقل البلدان نموا في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ونهيب بالبلدان المتقدمة النمو أن تواصل تقديم الدعم للبلدان الضعيفة، بما فيها أقل البلدان نموا، بغية معالجة احتياجاتها الخاصة بالتكيف. ونشجع الأطراف الأخرى في الاتفاق الإطاري على تقديم ذلك الدعم أو مواصلة تقديمه طوعيا.

١٠٧ - ونشدد على أهمية وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة ومتكاملة للحد من أخطار الكوارث على جميع المستويات تمشيا مع إطار سينداي للحد من أخطار الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ ودعم القدرات الوطنية والمحلية من أجل الوقاية من الكوارث، والتأهب لها، والتخفيف منها، والتصدي لها، والانتعاش من آثارها، وإعادة الإعمار بعدها. وفي هذا الصدد، ندعو إلى مواصلة العمل في المؤسسات المعنية من أجل دعم جهود أقل البلدان نموا لبناء قدراتها الوطنية على مواجهة مختلف أنواع الصدمات، بما في ذلك من خلال توفير الأموال وغيرها من الأدوات.

١٠٨ - ونحث كلا من الشركاء في التنمية وأقل البلدان نموا على الاستفادة الكاملة من مختلف البرامج المحددة السياق والصكوك القائمة بالفعل. وفي بعض الحالات، قد تتطلب برامج تعزيز القدرة على الصمود إنشاء آليات للتمويل المجمع على المستوى القطري لتقديم المساعدة وخفض تكاليف المعاملات من أجل بلد بعينه من أقل البلدان نموا.

١٠٩ - ونؤكد الحاجة إلى التقليل من ضعف أقل البلدان نموا إزاء الصدمات والكوارث الاقتصادية والطبيعية والبيئية، وكذلك حيال تغير المناخ، وإلى تعزيز قدرتها على مجابهة هذه التحديات وغيرها من خلال تقوية قدرتها على الصمود، ونشدد في هذا الصدد على أهمية أن تتعاون البلدان جميعها وسائر الأطراف الفاعلة على مواصلة وضع وتنفيذ تدابير عملية بصورة عاجلة على المستويين الوطني والدولي وذلك بغية بناء قدرة أقل البلدان نموا على الصمود لكي يتسنى لها تحمّل الصدمات الاقتصادية والتمكن من تخفيف آثارها السلبية، وتحمّل الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ والتغلب عليها، وتعزيز النمو المستدام وحماية التنوع

البيولوجي، وتحمّل الأخطار الطبيعية للتقليل من مخاطر وقوع الكوارث، على النحو المتفق عليه في برنامج عمل إسطنبول.

١١٠ - ونجدد عزمنا على الوفاء بالتزاماتنا بالمضي قدما في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، ونؤكد الضرورة الملحة لإيجاد حلول إضافية للتحديات الكبرى التي تواجه أقل البلدان نموا بطريقة منسقة. وندرك أن السير قدما في طريق تخفيف حدة الأزمات وبناء القدرة على الصمود يتطلب اتخاذ إجراءات منسقة ومتوازنة ومتكاملة على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال تعزيز المبادرات القائمة، بهدف بناء قدرة أقل البلدان نموا على الصمود للتغلب على أوجه ضعفها.

١١١ - ونقرر أن نجري تحليلا متعمقا بشأن التخفيف من الأزمات وبناء القدرة على الصمود لصالح أقل البلدان نموا، على المستويين الوطني والدولي، بهدف بناء وزيادة تعزيز القدرة على التخفيف من حدة الأزمات وعلى الصمود في أقل البلدان نموا، ونطلب إلى الجمعية العامة تحديد معالم ذلك التحليل في دورتها الحادية والسبعين.

١١٢ - ونشدد على أهمية العمل على منع نشوب النزاعات وبناء السلام من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي وتمكين أقل البلدان نموا من أن تصبح منفتحة وقادرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية والداخلية التي يمكن أن تؤدي إلى دورات جديدة من العنف. ويمكن لتدابير منع نشوب النزاعات المزودة بأدوات ملائمة للإنذار المبكر وتقييم المخاطر أن تساعد على تفادي الآثار الضارة للصدمات أو الحد منها على الأقل. ونعرب عن التزامنا باتخاذ إجراءات مبكرة لمنع العنف الشديد والنزاعات المسلحة من خلال دعم وتعزيز مؤسسات الحوكمة الأساسية، وتعزيز القدرات الوطنية من أجل منع نشوب النزاعات وإدارة التوترات المستمرة مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المهمشة، بما يشمل النساء والشباب، وتيسير الحوار وبناء توافق الآراء، وتعميم منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر في التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال تحليل النزاعات والتقييم.

١١٣ - ونلاحظ أن النساء والفتيات، ولا سيما من ينتمين منهن إلى أفقر شرائح المجتمع، يردن ضمن من يتأثرون بشكل غير متناسب أثناء الأزمات والكوارث وفي أعقابها. ونعيد تأكيد التزامنا بوضع سياسات وإجراءات مراعية للاعتبارات الجنسانية لمعالجة الأزمات والكوارث، بسبل منها كفالة المشاركة والقيادة للنساء على أساس كامل ومتساوٍ وفعال في عمليات صنع القرار، وبناء قدرتهن على التأهب وانتهاج سبل لكسب الرزق قادرة على الصمود.

الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة

١١٤ - ونؤكد من جديد على ضرورة أن يواصل مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية الاضطلاع بوظائفه من أجل مساعدة الأمين العام على متابعة ورصد تنفيذ برنامج عمل إسطنبول بفعالية وعلى الحشد التام لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة وتنسيق جهودها بغية تيسير التنفيذ المنسق لبرنامج العمل وكفالة الاتساق في متابعته ورصده على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، ومن أجل تقديم المساعدة في تعبئة الدعم الدولي والموارد الدولية لتنفيذ برنامج العمل. ولهذه الغاية، يتعين على مكتب الممثل السامي أن يواصل القيام بأنشطة التوعية والدعوة لصالح أقل البلدان نمواً، بالمشاركة مع الأطراف المعنية في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع البرلمانات والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والأوساط الأكاديمية والمؤسسات، وأن يواصل تقديم الدعم الملائم للمشاورات الجماعية لأقل البلدان نموا.

١١٥ - ونكرر طلبنا إلى الأمين العام أن يكفل التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة تيسيرا للتنفيذ المنسق لبرنامج عمل إسطنبول والاتساق في متابعته ورصده على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية. وينبغي استخدام آليات التنسيق المتاحة، مثل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، على نطاق واسع، وينبغي أن يظل الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات نشطا في هذا الصدد.

١١٦ - ونؤكد من جديد على ضرورة أن تكون هناك روابط فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض لجميع مؤتمرات وعمليات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق منها بأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية.

١١٧ - ونكرر دعوتنا إلى مجالس إدارة صناديق وبرامج الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية من أجل الاسهام في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول وإدماجه في برامج عملها، حسب الاقتضاء ووفقا لولاية كل منها. وهذه المنظمات مدعوة إلى المشاركة الكاملة في استعراضات برنامج العمل على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية. ونحن نشعر بالقلق لأن حصة النفقات المحددة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في أقل البلدان نموا آخذة في الانخفاض. وندعو مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمنظمات الأخرى المتعددة الأطراف إلى إيلاء الأولوية لتخصيص الاعتمادات لأقل البلدان نموا، حسب الاقتضاء ووفقا لولاية كل منها.

١١٨ - ونؤكد مجددا أن معاملة أقل البلدان نموا كمجموعة على أساس انخفاض نصيب الفرد من الدخل ومستوى تنمية الموارد البشرية والضعف الاقتصادي فيها تظل المنطلق الأساسي لاتخاذ تدابير خاصة لصالح تلك الفئة من البلدان، وأن من شأن توسيع نطاق الاعتراف بمركز أقل البلدان نموا أن يحفز وييسر إدماج برنامج عمل إسطنبول على نحو أفضل في السياسات الإنمائية. وندعو لجنة السياسات الإنمائية إلى النظر في أسباب وعواقب عدم تطبيق فئة أقل البلدان نموا من جانب بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأن تدرج ما تتوصل إليه من نتائج بشأن هذه المسألة في تقريرها السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١١٩ - ونعيد تأكيد التزامنا بتوسيع سبل إيصال صوت البلدان النامية وسبل مشاركتها في عمليات صنع القرار ووضع القواعد في المجال الاقتصادي على المستوى الدولي والحوكمة الاقتصادية العالمية، وتعزيز تلك السبل. وندعو لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف وسائر الهيئات التنظيمية الدولية الرئيسية التي تضع المعايير إلى مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة إسماع صوت البلدان النامية في عمليات وضع القواعد لضمان أخذ شواغلها بعين الاعتبار. ونكرر التأكيد على أن زيادة فعالية تمثيل أقل البلدان نموا في عمليات صنع القرار على المستوى العالمي أمر من شأنه تحسين البيئة الدولية لتنمية تلك الفئة من البلدان. كما نجدد التأكيد على أن النظام والهيكل الاقتصاديين الدوليين ينبغي أن يتسما بالشمول وبالاستجابة للاحتياجات الإنمائية الخاصة لأقل البلدان نموا، بما يكفل مشاركتها الفعالة وإسماع صوتها وتمثيلها على جميع المستويات.

مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا

١٢٠ - نشجع الجمعية العامة على النظر في عقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في عام ٢٠٢١.

الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة تركيا

إن استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠،

وقد عقد في أنطاليا، تركيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦ بدعوة من حكومة تركيا،

١ - يعرب عن خالص تقديره لدولة السيد مولود جاويش أوغلو، وزير خارجية تركيا، لما قدمه، بصفته رئيسا لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، من إسهام متميز في النتائج الناجحة التي تمخض عنها استعراض منتصف المدة؛

٢ - يعرب عن عميق امتنانه لحكومة تركيا لإتاحتها عقد استعراض منتصف المدة في تركيا، ولما تفضلت بوضعه تحت تصرفه من مرافق وخدمات ممتازة وموظفين أكفاء؛

٣ - يطلب إلى حكومة تركيا أن تنقل إلى مدينة أنطاليا وشعب تركيا مشاعر الامتنان لما لقيه المشاركون في استعراض منتصف المدة من كرم الضيافة وحسن الاستقبال.

الفصل الثاني

تنظيم الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

ألف - تاريخ ومكان استعراض منتصف المدة

١ - عُقد استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ في أنطاليا، تركيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، عملاً بقرارات الجمعية العامة ٦٩/٢٣١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، و ٧٠/٢١٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، و ٧٠/٢٦١ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وعملاً بالقرار ٦٩/٢٣١، فقد انطبقت على ذلك الأنظمة الداخلية للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الترتيبات التكميلية التي حددها المجلس لعمل لجنة التنمية المستدامة في مقرريه ١٩٩٣/٢١٥ المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٣ و ١٩٩٥/٢٠١ المؤرخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥. وخلال تلك الفترة، عقد استعراض منتصف المدة ست جلسات عامة وأربع جلسات بصيغة المائدة المستديرة.

باء - الحضور

٢ - ستصدر قائمة المشاركين في استعراض منتصف المدة في الوثيقة A/CONF.228/L.4.

جيم - افتتاح استعراض منتصف المدة

٣ - افتتح استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل إسطنبول في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦ وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بصفته الأمين العام لاستعراض منتصف المدة.

٤ - وعند افتتاح الجلسة العامة الأولى في ٢٧ أيار/مايو، أدلى ببيانات كل من وزير خارجية تركيا ورئيس المؤتمر، مولود جاويش أوغلو؛ ورئيس الجمعية العامة؛ ومديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممثلةً للأمين العام للأمم المتحدة؛ والوزير السامي للتخطيط والتنمية والمبعوث الخاص لرئيس بنن والرئيس السابق لمجموعة أقل البلدان نموا، عبد الله بيو تشانيه؛ ووزير الحكم المحلي والتنمية الريفية والتعاونيات في بنغلاديش والرئيس الحالي لمجموعة أقل البلدان نموا، خاندكير مشرّف حسين؛ ووزير خارجية تشاد، موسى فكي محمد؛ والمفوض الأوروبي لشؤون التعاون الدولي والتنمية، نيفن ميميتشا، ممثلاً لرئيس المفوضية الأوروبية؛ والمديرة المنتدبة وكبيرة مسؤولي العمليات بالبنك الدولي سري موليانى أندراواتي، ممثلةً لرئيس مجموعة البنك الدولي؛ والمنسق الدولي لمنظمة مرصد أقل البلدان نموا، غاوري برادان،

ممثلاً للمجتمع المدني؛ ورئيس مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية في تركيا، عمر جهاد فردان، ممثلاً للقطاع الخاص.

دال - انتخاب الرئيس

٥ - في الجلسة العامة الأولى، انتخب استعراض منتصف المدة بالتزكية وزير خارجية تركيا رئيسا لاستعراض منتصف المدة.

هاء - انتخاب أعضاء المكتب الآخرين

٦ - في الجلسة نفسها، انتخب استعراض منتصف المدة أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

نائب الرئيس بحكم المنصب: تركيا

نواب الرئيس: الأرجنتين، والبرازيل، وبلجيكا، وبنن، وجورجيا، وملاوي، ونيبال، وهنغاريا، واليمن

المقرر: دورغا براساد بهاتاراي (نيبال)

واو - إقرار جدول الأعمال

٧ - أقر استعراض منتصف المدة جدول أعماله، في جلسته العامة الأولى أيضا، بصيغته الواردة في الوثيقة A/CONF.228/1. وكان جدول الأعمال كما يلي:

١ - افتتاح استعراض منتصف المدة.

٢ - انتخاب الرئيس.

٣ - إقرار جدول الأعمال.

٤ - تنظيم الأعمال.

٥ - انتخاب أعضاء المكتب الآخرين.

٦ - استعراض التنفيذ: تبادل عام للآراء.

٧ - اجتماعات المائدة المستديرة المواضيعية.

٨ - اعتماد الإعلان السياسي.

٩ - اعتماد تقرير استعراض منتصف المدة.

١٠ - اختتام استعراض منتصف المدة.

زاي - الوثائق

٨ - ترد في المرفق الأول لهذا التقرير قائمة بالوثائق المعروضة للبحث في استعراض منتصف المدة.

حاء - المناسبات الخاصة والجانبية

٩ - نظمت الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية ومنظمات المجتمع المدني خمساً وعشرين مناسبة جانبية (ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة كاملة بهذه المناسبات). وركزت هذه المناسبات على المجالات ذات الأولوية التي ينبغي اتخاذ إجراءات بشأنها والمنصوص عليها في برنامج عمل إسطنبول. ووفّرت هذه المناسبات، التي حضرها مسؤولون رفيعو المستوى، منهم وزراء ورؤساء لوكالات الأمم المتحدة، وسفراء، وغيرهم من كبار المسؤولين الحكوميين والخبراء ذائعي الصيت، فرصةً للشركاء لمناقشة الدروس المكتسبة واقتراح الخيارات لتكثيف الإجراءات، على جميع المستويات، من أجل تسريع التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل على مدى السنوات الخمس المتبقية.

١٠ - وساد تفاهم مشترك على أن نجاح أهداف التنمية المستدامة يتوقّف على نجاح أقل البلدان نمواً، كما اتفق المشاركون على أنه ينبغي ألا تتخلّف أقل البلدان نمواً عن ركب التنمية المستدامة. وجرى إطلاق منشور بعنوان ”من برنامج عمل إسطنبول إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ يقدمُ سرداً مفصلاً لأوجه التكامل بين برنامج العمل وخطة التنمية. وفي السياق نفسه، تمت المقارنة بين خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع الإشارة إلى أن ٣٤ بلداً من فئة أقل البلدان نمواً البالغ مجموعها ٤٨ بلداً هي في أفريقيا، وإلى أنّ اتخاذ أيّ إجراء بشأن التنمية المستدامة ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية وأوضاع البشر في أفريقيا. وقُدمت توصية بتطوير مجموعة من الأدوات التي من شأنها أن تساعد البلدان على إدماج جميع الخطط التنموية في خططها الوطنية.

١١ - وأثناء هذه المناسبات، جرى التشديد على الحاجة إلى تعزيز تعبئة الموارد، بما في ذلك من خلال الاستعانة بمصادر تمويل جديدة ومبتكرة لتلبية الاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نمواً. وقد شهدت إحدى المناسبات إطلاق منشور بشأن ”تمويل أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً“. ويؤكد المنشور أن الموارد المحلية والمساعدات الإنمائية الرسمية، مجموعةً، لن تكون كافية لتمويل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وأنّ أقل البلدان نمواً ستحتاج بالتالي إلى تسخير مجموعة أوسع نطاقاً من أدوات التمويل واستخدامها بشكل فعّال.

١٢ - وفي سياق تعبئة الموارد المحلية، عبّر مشاركون في هذه المناسبات عن القلق إزاء تدفقات الضرائب غير المشروعة، ودعوا إلى تحقيق العدالة الضريبية عن طريق القضاء على هذه التدفقات وتحقيق الشفافية والمساءلة في الإبلاغ الضريبي. وفي ما يتعلق بتوطيد الدعم المقدّم لأقل البلدان نمواً، فيتوفر عدد من الأدوات، بما في ذلك الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن إدارة الإيرادات؛ وإطار التحليل المالي للصناعات المتصلة بالموارد؛ وأداة التقييم التشخيصي لإدارة الضرائب؛ وإطار تقييم السياسات الضريبية؛ وبرنامج تحليل الثغرات في إدارة الإيرادات.

١٣ - بالإضافة إلى ذلك، سلطت المناسبات الجانبية الضوء على الأهمية الحاسمة لتعزيز القدرات الإنتاجية والتحول الاقتصادي الهيكلي في أقل البلدان نمواً. وقُدمت تعهدات بمساعدة هذه البلدان في دمج التجارة في السياسات والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بكل منها، وتمتين الصلة بين التجارة والحد من الفقر. كما أُعلِن عن التزام بوضع دليل للسياسات لمساعدة هذه البلدان في تحسين قدراتها في مجال صنع السياسات وتنفيذها، لتمكينها من تلبية أهداف برنامج العمل الخاصة بها بحلول عام ٢٠٢٠. وقُدمت توصية للإسراع بإنشاء بنك التكنولوجيا المخصص لأقل البلدان نمواً، من أجل دفع عجلة التحول الهيكلي.

١٤ - ولتقوية القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نموا، جرى إطلاق استراتيجية جديدة لتعزيز إمكانية توظيف الشباب بعنوان ''التنمية الشاملة للجميع وريادة الأعمال للجميع''. ولوحظ أن أقل البلدان نمواً تحرز تقدماً كبيراً في الاستثمار في التعليم. وفي المستقبل، ستحتاج هذه البلدان أيضاً إلى إعداد لمحة استراتيجية موجزة عن احتياجاتها من المهارات في المستقبل، وإلى الاستثمار في التعليم الرفيع الجودة على جميع المستويات، وإلى التكيف مع ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يشهدها العالم.

١٥ - وفي ما يتصل بالتدابير اللازمة لدعم الانتقال السلس من فئة أقل البلدان نمواً، يجري في الوقت الراهن تطوير مجموعات أدوات جديدة، بما في ذلك مجموعة أدوات تشخيصية خاصة بكلّ بلد، لرفع هذه البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً. وتم الالتزام بتقديم الدعم لوضع استراتيجيات تنظّم الانتقال السلس للبلدان التي ستستوفي الحدّ الأدنى من الشروط اللازمة لرفعها من القائمة. كما جرى التشديد على أهمية التخفيف من أوجه الضعف لدى أقل البلدان نمواً خلال سعيها إلى التقدّم نحو رفعها من القائمة، وأثناء المرحلة الانتقالية.

١٦ - وقدّم الشركاء في التنمية تعهدات مالية تتمثل في تخصيص مزيد من التمويل المحدّد الأهداف لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك دعم وضع استراتيجية لتخصيص مزيد من المعونة لها لصالح التجارة فيها. وشمل الالتزام المالي أيضاً تصميم برنامج لدعم الاستثمار المحدّد

الأهداف، من أجل تلبية حاجة هذه البلدان إلى الدعم في المفاوضات المتعلقة بالعقود وتسوية النزاعات. وسيهدف هذا البرنامج إلى تقديم المشورة بشأن المفاوضات المتعلقة بعقود الاستثمار وتسوية المنازعات لحكومات أقل البلدان نمواً التي تطلب هذا الدعم، وذلك من خلال اتخاذ ما يلزم من إجراءات لإنشاء أفرقة قانونية وأيضاً متعددة التخصصات عند الاقتضاء، لمساعدتها في الإعداد للمفاوضات وإجرائها وفي المشاركة في إجراءات تسوية المنازعات المتصلة بالاستثمار.

طاء - المناسبات الموازية البرلمانية

١٧ - أكّد البرلمانيون الذين جاؤوا من جميع أنحاء العالم والمجتمعون لاستعراض منتصف المدة، من جديد، التزامهم بتنفيذ برنامج عمل إسطنبول، وتصميمهم على تعميم مراعاته في القوانين الوطنية وفي المنتديات البرلمانية الإقليمية.

١٨ - وجرى التسليم بأن التصدي للتحديات التي تواجه أقل البلدان نموا، بما في ذلك، في جملة أمور، ضيق قواعد الإنتاج والتصدير، وركود التدفقات التجارية وتدفقات الاستثمار، وتناقص نمو الإنتاجية، وضعف حوكمة الأراضي والموارد الطبيعية، وانتشار الفقر والجوع وسوء التغذية، وتغير المناخ، وزيادة حدوث الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة، والنزاعات، وتدني أسعار السلع الأساسية، وزيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج، أمر يتطلب تعزيز واستمرار الدعم الخارجي، بما في ذلك عن طريق زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وأكد عدد من البرلمانيين أن الديمقراطية هي مجموعة من القيم ونظام من المؤسسات التي تمارس هذه القيم في الوقت نفسه. وتعني الديمقراطية، بأبسط معانيها، أن لكل فرد الحق في الإدلاء برأيه، وأنّ لجميع الآراء أهمية متساوية. وتتمثل المسؤولية الأساسية للبرلمانيين في خدمة الشعب وتنفيذ السياسات والتشريعات التي تلبي احتياجات أفراده وتخدم مصالحهم.

١٩ - ويعمل البرلمانيون بجدّ لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والشفافية، والمشاركة الديمقراطية، وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، والتنمية البشرية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة؛ وتلك أسس جوهرية لتحقيق السلام والازدهار والتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً.

٢٠ - وقد انضمت عدة بلدان من أقل البلدان نمواً إلى شراكة الحكومات المنفتحة؛ وكان التزامها بجعل حكوماتها أكثر انفتاحاً ومساءلة واستجابة للمواطنين موضعَ ترحيب. وأصبح ٤٢ بلداً من أقل البلدان نمواً أطرافاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وأُحرز تقدم

كبير نحو تحقيق هدف توفير التعليم للجميع في المرحلة الابتدائية، بما في ذلك في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في ثلث أقل البلدان نمواً. وتشغل النساء نسبة ٢٠ في المائة تقريباً من جميع البرلمانيين في أقل البلدان نمواً. وأشار مشاركون أيضاً إلى أنه لا سبيل إلى تحقيق كامل الإمكانات البشرية وتحقيق التنمية المستدامة إذا ظلت النساء والفتيات محرومات من التمتع بكامل حقوق الإنسان والفرص الواجبة لهنّ.

٢١ - وينبغي إنشاء أفرقة عاملة في البرلمانات، خاصة في برلمانات البلدان الشريكة في التنمية، لضمان رصد التقدم المحرز في برنامج العمل ونتائج استعراض منتصف المدة.

٢٢ - كما يتعيّن إنشاء آلية للتعاون بين البرلمانات لمتابعة نتائج التحسينات في أقل البلدان نمواً، ولدعم تنفيذ برنامج العمل.

٢٣ - ويقوم مجلس الأمة التركي الأعلى بدعم البرلمانات والموظفين من أقل البلدان نمواً لسنوات عديدة. وفي ملاحظة جانبية، أشير إلى أنّ المجلس ملتزم بمواصلة تقديم الدعم التقني في مجال التدريب والمساعدة وتبادل الخبرات، بناء على طلب برلمانات أقل البلدان نموا.

٢٤ - ويتعيّن إقامة مشاريع توأمة، لا سيما في مجال التعليم، من أجل تمتين التعاون بين البلدان.

ياء - منتدى المجتمع المدني

٢٥ - اجتذب منتدى المجتمع المدني ممثلين عن ١٦٠ منظمة من ٦٩ بلداً، يمثلون الحركات النسائية، والحركات الشبابية، والنقابات، والمؤسسات البحثية، ومنظمات التنمية الريفية، ووسائط الإعلام، والمدافعين عن حقوق الإنسان.

٢٦ - وجرى الافتتاح الرسمي للمنتدى في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦ في فندق تايتانيك بيليك. وقد أدلى بالملاحظات في الجلسة الافتتاحية كلّ من الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والأمين العام لاستعراض منتصف المدة، نائب وزير الشؤون الخارجية لتركيا، علي ناجي كورو؛ والممثلة الدائمة لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، بينيديكت فرانكينيت؛ والممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، مسعود بن مؤمن؛ والمنسق الدولي لمرصد أقل البلدان نمواً، غاوري برادان.

٢٧ - وشدّدت منظمات المجتمع المدني على الحاجة إلى معالجة التحديات الهيكلية التي تواجه أقل البلدان نمواً، من أجل تحقيق الأهداف الواردة في برنامج عمل إسطنبول. ودعت إلى تقديم الدعم للبلدان التي تشهد تحولات سياسية طال أمدها في أعقاب النزاعات الداخلية

والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية الحادة، وذلك لبناء سلام دائم وتعزيز مجتمعات عادلة ومنصفة. كما دعا ممثلو المجتمع المدني إلى الصياغة الفورية لتدابير دعم فعالة وإلى تنفيذها على وجه السرعة، من أجل بناء القدرة على الصمود وتحسين الصحة وحماية السيادة الغذائية والمائية والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. وطلب المشاركون في المنتدى أيضاً إلى الحكومات ضمان سبل المعيشة المستدامة، والنهوض بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين؛ كما طالبوا بمعاملة تفضيلية لأقل البلدان نمواً، من أجل ضمان التجارة العادلة وإلغاء الديون وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل حقيقي، مما من شأنه أن يضمن تحقيق التنمية الفعالة والمستدامة، وأن يجعل من الممكن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً.

٢٨ - وفي ختام المنتدى، سلّم المنسق الدولي لمرصد أقل البلدان نمواً إعلاناً من المجتمع المدني إلى الأمين العام للمؤتمر، يرد نصه في المرفق الثالث لهذا التقرير.

كاف - منتدى القطاع الخاص

٢٩ - عُقد منتدى للقطاع الخاص بشأن فرص الاستثمار في أقل البلدان نمواً في ٢٦ أيار/مايو، عشية استعراض منتصف المدة. واستضاف المنتدى كل من الحكومة التركية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالتعاون مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار. وضم المنتدى، الذي استمر يوماً واحداً، نحو ٣٠٠ مشارك ومتحدث من أقل البلدان نمواً، ووكالات تشجيع الاستثمار، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية، والمستثمرين. وسلّط المنتدى الضوء على التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً في اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي المستدام، وعلى الفرص الموجودة في تلك البلدان. وقد دلّت تجارب الوكالات الوطنية لتشجيع الاستثمار في تلك البلدان على ضرورة التحلّي بالنظرة الاستباقية، والسعي إلى إضافة القيمة، والاندماج بصورة أفضل في السلسلة القيمية العالمية، فضلا عن تحسين التجانس والإبداع في العلامات التجارية للبلدان. وجرت الإشارة أيضاً إلى دور المالية العامة، بما في ذلك الدور الهام للمساعدة الإنمائية الرسمية، في الحصول على تمويل إضافي من القطاع الخاص.

٣٠ - وشدّد الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على أن تحسين مناخ الأعمال التجارية، وتوفير بيئة تنظيمية تتسم بالشفافية، يظلان هدفين رئيسيين لأقل البلدان نمواً، مؤكداً في نفس الوقت أنّه سيكون مفيداً للغاية أن تقدّم الجهات الشريكة في التنمية ووكالات تشجيع الاستثمار التابعة لها دعماً محدداً لنظرائها في أقل البلدان نمواً. وتحدّث الرئيس التنفيذي للرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، بوستيان سكلار، عن حاجة وكالات الاستثمار إلى العمل معاً والتركيز معاً على خدمة

المستثمرين بكفاءة. وشدد السيد سكلار على أن نسبة ٦٠ في المائة من الاستثمارات الجديدة جاءت من مستثمرين أجانب موجودين بالفعل في البلدان المعنية، وأنه ينبغي بالتالي لوكالات الاستثمار أن تركز على تحسين خدمات ما بعد الرعاية. وأكد كذلك أن العديد من وكالات تشجيع الاستثمار بدأت تدرك أهمية الاستثمارات المستدامة، وحيث يشكل ذلك اتجاها تؤيده الرابطة بقوة.

٣١ - وأكد العديد من المتكلمين على أهمية الدعم الدولي لزيادة تدفق الاستثمارات المستدامة إلى أقل البلدان نمواً من أجل تحقيق تطلعات برنامج عمل إسطنبول وأهداف التنمية المستدامة. وشكّلت الحاجة إلى ضمان تحقيق النمو الشامل للجميع وزيادة التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشاريع موضوعاً رئيسياً في المناقشات. كما سلط مشاركون الضوء على الدور الذي يمكن أن يؤديه التدريب المهني في توفير حلول عملية وتراعي السياق. وشددوا على أهمية تحسين المواءمة والتنسيق بين السياسات العامة للتجارة والاستثمار على الصعيد الوطني. وشددوا كذلك على الحاجة إلى وجود بيئة مواتية على الصعيد الوطني في أقل البلدان نمواً، تقوم على أساس الحكم الرشيد والقيادة السياسية، لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك عن طريق وكالات تشجيع الاستثمار التي تتمتع بالاستقلالية والتمكين. وأخيراً، أكد العديد من المتكلمين على الحاجة إلى تعزيز التزام المستثمرين بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في أقل البلدان نمواً.

الفصل الثالث

استعراض التنفيذ: تبادل عام للآراء

٣٢ - أثناء نظر استعراض منتصف المدة في البند ٦ من جدول الأعمال، المعنون ''استعراض التنفيذ: تبادل عام للآراء''، استمع الاستعراض إلى بيانات أدلى بها ممثلون من ٧٦ دولة عضوا و ١٠ هيئات ووكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة، و ٤ منظمات حكومية دولية. واستمع الاستعراض إلى كلمات ألقاها كل من جوزيف بواكاي، نائب رئيس ليبريا؛ وكويسي بيكوي أميساه - آرثر، نائب رئيس غانا؛ وسارة كوغونغلوا - أمادهيلا، رئيسة وزراء ناميبيا. وأدلى ببيانات كل من كمال ثابا، نائب رئيس وزراء نيبال ووزير خارجيتها؛ وزياد أبو عمرو، نائب رئيس وزراء دولة فلسطين؛ وماناسيه مايلانغا، نائب رئيس وزراء جزر سليمان؛ وموتيجوا متسينغ، نائب رئيس وزراء ليسوتو؛ وأردلان شيكارابي، وزير الإدارة العامة في السويد؛ وليونبو دامتشو دورجي، وزير الخارجية في بوتان؛ وأوتينييلو توتيليمالاي تاوسي، رئيس البرلمان في توفالو؛ وساموراكامارا، وزير الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون؛ وإرنيستو ماكس تونيلا، وزير الصناعة والتجارة في موزامبيق؛ وعمر حميدو تشيانا، وزير الدولة ووزير النقل في النيجر؛ ومونية مسلم عامر، وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة في الجزائر؛ ولوجون مبيلا مبيلا، وزير العلاقات الخارجية في الكاميرون؛ ووحي طه عبدالله أمان، وزير الأشغال العامة والطرق في اليمن؛ وكمال الدين حسن علي، وزير التعاون الدولي في السودان؛ ومام مباي نيانغ، وزير الشباب في السنغال؛ ورافيديمانانا نارسون، وزير الدولة للمشاريع الرئاسية، وإدارة الأراضي والمعدات في مدغشقر؛ ويناغر دَسّي بيلاي، مفوض التخطيط الوطني في إثيوبيا؛ وماريو غيرو، نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا؛ وخاملين فولسينا، نائب وزير التخطيط والاستثمار في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ وكريستيان ريبرغن، نائب وزير التعاون الدولي في هولندا؛ وريتا سولانج أغنيكيتوم بوغور، نائبة وزير الخارجية في بوركينا فاسو؛ وديفيد جالاغانيا، نائب وزير الخارجية في جورجيا؛ وناجي كورو، نائب وزير الخارجية في تركيا؛ ويرزان أشيكباييف، نائب وزير الخارجية في كازاخستان؛ وماريا أنجيلا براجانكا، وزيرة الدولة للتعاون في أنغولا؛ والسيدة آنمي نيتس - أويتبروك، وزيرة الدولة في بلجيكا؛ وفريد أوماتش، وزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في أوغندا؛ وأدلى ببيانات أيضا كل من ممثلي تايلند (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) وملديف ولكسمبرغ؛ والمراقب عن الاتحاد الأوروبي؛ ومحمد إسماعيل رحيمي، النائب التقني لوزير الاقتصاد في أفغانستان؛ وريموند تشيباندا نتونغامولونغو، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو

الديمقراطية؛ وعبدو جوبي، وزير التجارة والصناعة والعمالة والتكامل في غامبيا؛ ومحمد عبو، الوزير المفوض المسؤول عن التجارة الخارجية في المغرب. كما أدلى ببيانات ممثلو كل من الصين، وفرنسا، وفنلندا، ورواندا، ومصر، والولايات المتحدة الأمريكية، وزامبيا، والنمسا، ومالي، وميانمار، وإريتريا، وكوبا، وقيرغيزستان، وباكستان، وغينيا، وإسرائيل، والهند، والبرازيل، وكندا، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو كل من فييت نام، واليابان، وماليزيا، ورومانيا، وبنغلاديش، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والأرجنتين، وصربيا، والنرويج، وإندونيسيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وجمهورية تترانيا المتحدة، وأيرلندا، وتوغو، وسويسرا، وأذربيجان، فضلا عن ممثلي كل من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة الدولية للهجرة، والاتحاد الدولي للاتصالات، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة السياحة العالمية.

٣٣ - ورحبت الوفود بالعدد الكبير من الممثلين رفيعي المستوى والمشاركين الآخرين، مما دل على التزام المجتمع الدولي باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل إسطنبول.

٣٤ - وتقدم الممثلون جميعا بالشكر لحكومة تركيا وشعبها لاستضافة المؤتمر ولحفاوتهما بالمشاركين والوفود. كما أقروا بقلق تركيا المستمر إزاء أكثر فئات السكان ضعفا وجهودها للمساعدة في تنمية أقل البلدان نموا، بما في ذلك التزامها باستضافة بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا الذي يُتوقَّع تفعيله عما قريب. وتقدّموا بالشكر أيضا إلى الأمين العام للأمم المتحدة ووكيل الأمين العام والممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على قيادتهم في الكفاح ضد الفقر، لا سيما في أقل البلدان نموا.

٣٥ - وأقرّ أعضاء الوفود بأن استعراض منتصف المدة أتى في وقته وبضرورة تقييم التقدم المحرز والقيود والدروس المستفادة، بعد مرور خمسة أعوام على اعتماد برنامج عمل إسطنبول في منتصف العقد ٢٠١١-٢٠٢٠.

٣٦ - وأقر العديد من المتكلمين بأن اللحظة الحالية تمثل أيضا بداية تنفيذ أربعة أطر مهمة أخرى؛ ألا وهي إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وشدد ممثلون كُثُر

على أهمية الوقوف على أوجه التآزر بين أهداف برنامج العمل والأطر الأربعة، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣٧ - وأكدت الدول الأعضاء جميعا أهمية تحديد الشراكات والالتزامات والتدابير الملموسة الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا.

تقييم تنفيذ برنامج عمل إسطنبول

٣٨ - أجرت وفود متعددة تقييما لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا على مدى السنوات الخمس الماضية كل في بلده، حيث لاحظت أنه على الرغم من التحديات، فقد أُحرِز تقدم كبير في تحقيق نتائج إنمائية إيجابية. فمنذ تنفيذ برنامج العمل، شهدت معظم أقل البلدان نموا قوة في نموها الاقتصادي، على الرغم من انخفاض مستوى النمو الاقتصادي العالمي خلال تلك الفترة. وعلاوة على ذلك، حظت البلدان بزيادة في معدل التجارة الأقاليمية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وجرى التشديد أيضا على التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية من برنامج العمل في كل من ميادين التنمية الاجتماعية البشرية، والتجارة، والحكم الرشيد.

٣٩ - وأعربت الوفود عن تقديرها للبلدان المتقدمة والبلدان النامية التي أتاحت بالفعل وصولا إلى أسواقها معفيا من الرسوم الجمركية والحصص، ودعت سائر البلدان إلى الاقتداء بها. واعتُبرت هذه الجهود بالغة الأهمية من أجل تحقيق الهدف المتمثل في مضاعفة حصة أقل البلدان نموا من الصادرات الدولية. وعلاوة على ذلك، ذكَّرت الوفودُ أعضاء الجلسة العامة بأن الاستثمار المباشر الأجنبي لا يزال متركزا في عدد قليل من الاقتصادات والقطاعات، وأن هذا المجال لا يزال بحاجة إلى التنويع. ودعت أيضا إلى تعزيز الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص. وأكد كثيرون على ضرورة تنفيذ الاتفاقات التي أُبرِمت لصالح أقل البلدان نموا خلال المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في نيروبي في عام ٢٠١٥.

٤٠ - ورحبت بلدان عديدة بإنشاء مجلس إدارة بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا وتطلعت إلى التفعيل الكامل للبنك بحلول عام ٢٠١٧، نظرا لكون العلم والتكنولوجيا والابتكار تظل عوامل ذات أهمية حاسمة في إحداث التحول الهيكلي لأقل البلدان نموا. ولذا يجب تعزيز التعاون في ذلك المجال وتكثيفه. وأشار بعض المتكلمين إلى أن العلم والتكنولوجيا والابتكار عناصر تمكينية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنمية المستدامة. ووُصِفت الموصولية في شكل الوصول الشامل والميسور إلى الإنترنت باعتبارها حقا أساسيا وأداة تمكين محتملة لأقل البلدان نموا. وعلى الرغم من أن مسألة عدم المساواة الرقمية ظلت

تشكل تحديا بالنسبة لأقل البلدان نموا، قد خطت غالبيتها خطوات واسعة في هذا الصدد، وواصلت العمل على بناء القدرات في قطاع تكنولوجيا المعلومات.

التحديات والفرص

٤١ - أشار بعض المندوبين إلى أن استعراض منتصف المدة شدد على ضرورة تعزيز عملية تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. وأشار البعض إلى أن التقدم كان بطيئا وصعبا، لكنهم أكدوا مجددا اعتقادهم بأن استعراض منتصف المدة ينبغي أن يكون حافزا على تعزيز الشراكات والالتزامات خلال السنوات الخمس القادمة لبرنامج العمل.

٤٢ - وأقرت بعض الدول الأعضاء بالتقدم الذي أحرزته أقل البلدان نموا حتى الآن، على سبيل المثال في مجال التنمية البشرية، والوصول إلى التكنولوجيا، وخفض معدل وفيات الأمهات والأطفال، والحصول على التعليم، وتمثيل المرأة في المناصب السياسية. إلا أن معظمهم اتفق على أنه ينبغي بذل المزيد من الجهد من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠.

٤٣ - وسلَّط المتكلمون الضوء على بعض التحديات التي لا تزال تواجه أقل البلدان نموا: فالبطالة لا تزال مرتفعة في بعض البلدان، والتحول الهيكلي كان محدودا، ولم يحدث انخفاض كبير في قابلية التأثر بالصدمات الخارجية، والتغيرات الحادثة في التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي كانت أبطأ في أقل البلدان نموا منها في البلدان النامية الأخرى. وقدّم عدد من ممثلي أقل البلدان نموا أمثلة على التحديات الجديدة التي واجهتها بلدانهم في السنوات الخمس الأولى من تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، مثل أزمة فيروس إيبولا والآثار الناجمة عن تغير المناخ، ولكنهم عددوا أيضا الجهود التي بذلتها حكوماتهم في السياسات الإنمائية وما حققته من نتائج إيجابية. واتخاذ تدابير لضمان التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا من شأنه أن يساعد أيضا في مكافحة التطرف والراديكالية. وفي الواقع، فقد أكدت بعض الوفود أن العديد من أقل البلدان نموا واجهت تهديدات إرهابية واقترحت إيلاء الأولوية للعلاقة بين الأمن والتنمية.

٤٤ - وبصورة أعم، أفادت بعض البلدان أن التقدم لم يكن متكافئا، ليس فقط بين أقل البلدان نموا وإنما داخل تلك البلدان أيضا. ولهذا السبب، ذكَّرت تلك البلدان أعضاء الجلسة بأنه من الأهمية بمكان أن تظل أقل البلدان نموا موضع تركيز الجهود العالمية. وشدد العديد من أعضاء الوفود على أن الشركاء الإنمائيين بحاجة إلى البرهنة على إرادتهم السياسية القوية في ما يتعلق بالالتزام تجاه قضية أقل البلدان نموا. وشدد عدد من الممثلين على أن أقل البلدان

نموا تتمتع بموارد بشرية وطبيعية هائلة، يمكن أن تصبح عوامل مهمة للتنمية. وشددوا كذلك على أن تعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية المستدامة ينبغي أن تصبح أولوية عليا.

التأكيد من جديد على الالتزام العالمي بتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا

٤٥ - أشار بعض المتكلمين إلى الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الذي أوضح الكيفية التي ينبغي بها للمجتمع الدولي أن يتعاون من أجل التغلب على التحديات والقيود الراهنة التي تواجه أقل البلدان نموا. وقيل إن الإعلان شامل ومتوازن وتقدُّمي. وإضافة إلى ذلك، فقد أشيد به لأنه تناول على نحو متوازن أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي. وأشاد عدد من الممثلين بالرسالة المحورية للإعلان، وهي أن المجتمع الدولي يملك جميع الموارد اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا، عدا الوقت. ورأى بعض أعضاء الوفود أنه يجب على الهيئات الدولية أن تتخذ فورا التدابير اللازمة للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل إسطنبول.

٤٦ - وأكد من جديد العديد من الشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نموا التزامهم ببرنامج العمل لضمان عدم تخلف أي بلد عن الركب في تحقيق أهداف برنامج العمل بحلول عام ٢٠٢٠، وضمان خروج معظم البلدان من فئة أقل البلدان نموا عن طريق التنمية الاقتصادية المستدامة. وأكد الشركاء جهودهم الرامية إلى التوسُّع في الشراكات القائمة على المنفعة المتبادلة مع أقل البلدان نموا، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا بهدف القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي.

٤٧ - ويتسم ضمان التكامل والتآزر بين الالتزامات الجديدة، لا سيما خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، بالأهمية من أجل تخفيف العبء الواقع على أقل البلدان نموا وضمان أن تكون جميع البرامج مفيدة بصورة متبادلة في التنمية المستدامة لتلك البلدان.

٤٨ - وتواجه أقل البلدان نموا تحديات في تمويل التنمية بسبب محدودية المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الشركاء الإنمائيين. وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء انخفاض معدل المساعدة الإنمائية الرسمية، الذي تواصل طوال السنوات القليلة الأخيرة، على الرغم من الدفعة التي نالها في عام ٢٠١٥. وأشارت تلك الوفود إلى أن المجتمع الدولي لم يفِ بالتزامه بتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا. ففي عام ٢٠١٤، بلغت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الشركاء في التنمية ٠,٠٩ في المائة فحسب من الناتج المحلي الإجمالي. ونظرا لاعتماد أقل البلدان نموا الشديد على المساعدة الإنمائية الرسمية، فقد شدد الكثيرون على أهمية الدعم المقدم

من الشركاء الإنمائيين، لكي يتسنى ضمان التنمية المستدامة لأشد البلدان ضعفا كافة. وحذَّر بعض المتكلمين من أن المساعدة الإنمائية الرسمية يجب أن تكون مستقرة ويمكن التنبؤ بها وكبيرة إذا كان لها أن تخلِّف أثرا إيجابيا حقيقيا على التنمية في أقل البلدان نموا.

٤٩ - وأشار بعض الممثلين أيضاً إلى انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً وإلى الحاجة إلى زيادتها في المستقبل، بسبل منها تعزيز الاستثمارات المحددة الأهداف.

٥٠ - وسلمت غالبية الوفود بضرورة تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي. ويمكن أن توازن المبادرات المتخذة من أجل التنمية والتكامل والتعاون الإقليميين نقاط الضعف وأن تنشئ أساساً للدعم الدولي من أجل المساعدة على تقليص حالات عدم اليقين وأوجه الضعف في أقل البلدان نمواً.

٥١ - وأشار بعض المشاركين أيضاً إلى الجهود التي بذلتها أقل البلدان نمواً للمضي قدماً نحو خروجها من تلك الفئة وأكدوا مجدداً أنه ينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن يقدموا المساعدة إلى هذه البلدان لتحقّق ذلك الهدف. ووُجِّهَت عدة نداءات لإنشاء آليات للتعاون الحكومي الدولي من أجل تتبع التقدم الذي تحرزه تلك البلدان نحو تحقيق أهداف برنامج عمل إسطنبول.

٥٢ - وذكر بعض الوفود أنه ينبغي الاعتراف بخصوصية أقل البلدان نمواً وينبغي لهذه البلدان أن تستفيد من معاملة خاصة في المساعدة الإنمائية من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٥٣ - ورأى عدد من الوفود أن تعبئة جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما القطاع الخاص الذي يؤدي دوراً هامّاً على هذا الصعيد، أمر ضروري لتنمية أقل البلدان نمواً والتوصل إلى رؤية عالمية لتمويل التنمية.

٥٤ - ووُجِّهَت عدة دعوات إلى كل الشركاء للمساعدة في الحفاظ على الزخم الذي نشأ عن استعراض منتصف المدة وأطر العمل الأخرى، من خلال مواصلة تقديم الدعم المقدم من الشركاء لمساعدة البلدان على تنفيذ الأولويات الثماني لبرنامج العمل والالتزامات الدولية الأخرى، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وجدّدت عدة بلدان متقدمة النمو ونامية تأكيد التزامها إزاء أقل البلدان نمواً وقدمت أمثلة على البرامج والمبادرات التي تدعم التنمية في تلك البلدان.

٥٥ - وفي الختام، شدّد جميع المشاركين على أهمية بذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة خلال السنوات الخمس القادمة من برنامج العمل، من أجل تنفيذ البرنامج بفعالية وفي الوقت المناسب. ورأى بعض المتكلمين أن التحديات الكبيرة التي تلوح في الأفق وفترة الخمس سنوات القصيرة المتبقية تؤكد الطابع الملح لهذه الحالة، ودعوا إلى التعبئة والتعاون من كل

البلدان في جميع أنحاء العالم. وهناك حاجة في السنوات الخمس المقبلة إلى تطبيق المساءلة المتبادلة وترسيخ التعاون الدولي وتعزيز الشراكات.

الفصل الرابع

اجتماعات المائدة المستديرة المواضيعية

المائدة المستديرة ١: القدرات الإنتاجية والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

٥٦ - اشترك في رئاسة المائدة المستديرة وزير الحكم المحلي والتنمية الريفية والتعاونيات في بنغلاديش، خاندكير مشرّف حسين، ووزير الإدارة العامة في السويد، أردالان شيكارابي. وكان مفوض الاتحاد الأوروبي للتعاون والتنمية على الصعيد الدولي، نيفن ميميتشا، هو المتكلم الرئيسي. وانضمّت إلى المناقشة في حلقة النقاش الرئيسة التنفيذية لشركة أبزيسولار، الأميرة أبزي جيغما، والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والرئيسة التنفيذية لمبادرة صنع في أفريقيا، هيلين هاي. وشارك نائب المدير العام للعمليات الميدانية والشراكات في منظمة العمل الدولية، بوصفه المحاور الرئيسي.

٥٧ - وخلال المناقشة، شدد المشاركون على أن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وإطار سِنداي واتفاق باريس توفر مجتمعة مخططاً عالمياً شاملاً للتنمية المستدامة يجب تنفيذه بالتآزر والاتساق مع برنامج عمل إسطنبول. والمكاسب المحتملة من تنفيذ جداول الأعمال هي مكاسب جوهرية والمخاطر الناجمة عن عدم تنفيذها هي مخاطر جسيمة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً. وهناك ضرورة لتنشيط الشراكات الفعالة بين أصحاب المصلحة المتعددين لكفالة عدم استثناء أي من أقل البلدان نمواً.

٥٨ - وشدد المشاركون على أهمية بناء القدرات الإنتاجية من أجل التحول الاقتصادي الهيكلي لاقتصادات أقل البلدان نمواً، وعلى الأهمية الأساسية للزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية.

٥٩ - واتفقت الوفود على أن تنفيذ برنامج عمل إسطنبول لم يشهد تقدماً كبيراً. غير أن هذا التقدم ليس على قدم المساواة في مجالات الأولوية الثمانية ولا فيما بين أقل البلدان نمواً جميعها التي لا تزال تواجه تحديات في جهودها الإنمائية. وستمكن السياسات المتسقة والنهج المؤسسية التي يعتمدها المجتمع الدولي أقل البلدان نمواً من تحويل الحواجز إلى فرص.

٦٠ - ولا تزال الزراعة تشكل الوسيلة الرئيسية لكسب العيش والعمالة في أقل البلدان نمواً جميعها. ويعتمد عدد كبير من الفقراء على الزراعة والموارد الطبيعية لكسب عيشهم ولأمنهم

الغذائي، مما يجعلهم عرضة للتأثر بالكوارث المتصلة بتغير المناخ. ولا يزال تغير المناخ يشكل تهديداً خطيراً للإنتاجية في أقل البلدان نمواً وللزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية.

٦١ - ومن أجل تحقيق الاعتماد على الذات والتنمية المستدامة، يتعين الاستثمار في الزراعة لزيادة الإنتاجية، والحصول على التمويل والدعم لتطوير التكنولوجيات الحديثة وأصناف المحاصيل العالية الإنتاج، والاستفادة من التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية، من بين أمور أخرى. وأعرب الشركاء في التنمية عن دعمهم لأقل البلدان نمواً، وسلطوا الضوء على هدفهم المتمثل في مضاعفة الدعم المقدم إلى تلك البلدان في مجال التكيف مع المناخ، وأوصوا باعتماد نهج متكاملة قائمة على الزراعة الذكية مناخياً والاستخدام الكفء للتقنيات الزراعية لإحراز تقدّم نحو اعتماد نظم غذائية أكثر إنتاجيةً واستدامةً.

٦٢ - وبيّنت المناقشات الصلة بين أدوار المرأة في الإنتاج الزراعي وحيازة الأراضي والمساواة بين الجنسين. واتفق المشاركون على أن الاستثمار في تحقيق المساواة بين الجنسين سيعود بالفائدة على جميع أفراد المجتمع، ودعوا إلى إزالة الحواجز الاجتماعية والقانونية لضمان المساواة في الحصول على عمل لائق ومنتج.

٦٣ - وبسبب تراجع الإنتاجية وتقلص النشاط الصناعي السابق لأوانه في بعض الحالات، شهدت اقتصادات أقل البلدان نمواً معدّل نموّ أدنى من إمكانياتها. وكان أثر الأداء الاقتصادي في بعض منها محدوداً في القضاء على الفقر، بسبب نمو الإنتاجية المحدود، وانخفاض كثافة العمالة في النمو، وزيادة القابلية للتأثر بالصدمات الخارجية. وبيّن المشاركون الحاجة إلى تنويع المنتجات، وزيادة القيمة والاحتفاظ بالقيمة، فضلاً عن مشاركة أقل البلدان نمواً مشاركةً فعالة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وهو أمر حاسم في بناء القدرات الإنتاجية وتحقيق التحوّل الهيكلي.

٦٤ - وخلال المناقشة، شدد المشاركون على أن الحماية الاجتماعية هي أداة هامة للإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر. وتشكّل سياسات الحماية الاجتماعية الفعالة استثمارات رئيسية في التنمية البشرية، وهي تسهم في النمو والعمالة المنتجة والعمل اللائق. وتملك غالبية أقل البلدان نمواً برامج محدودة للحماية الاجتماعية أو لا تملك تلك البرامج. ويمكن أن تشكل الحدود الدنيا القوية للحماية الاجتماعية أساساً متيناً لتعزيز الإنتاجية.

٦٥ - وتناولت المناقشة التفاعلية دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في القضاء على الفقر، وإزالة القيود، وتحرير عملية التحول الهيكلي والتنمية المستدامة. ورحب المشاركون بتشغيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً في وقت مبكر.

٦٦ - ورأى المشاركون أنه ينبغي أن تؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية دور المحفز لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة الموارد المحلية. ومن الضروري الاستثمار في البنية التحتية المادية وغير المادية. وتضمن تعبئة الاستثمار الخاص وتهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص من خلال التحول الهيكلي والتنظيمي تحقيق النمو الشامل الطويل الأجل وتوليد العمالة الجيدة وزيادة الإنتاجية.

المائدة المستديرة ٢: التجارة والسلع الأساسية والتنويع الاقتصادي والخروج من فئة أقل البلدان نمواً

٦٧ - اشترك في رئاسة المائدة المستديرة وزير التجارة والصناعة في ليبريا، أكسيل أدي، ونائب وزير خارجية إيطاليا، ماريو جيرو. وكان مدير معهد الأرض في جامعة كولومبيا، جيفري ساكس، هو المتكلم الرئيسي. وانضم إلى المناقشة في حلقة النقاش نائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والرئيس التنفيذي لمنظمة جنوب آسيا لمراقبة التجارة والاقتصاد والبيئة، بوش راج باندي. وكان الممثل الدائم للمديف لدى الأمم المتحدة، أحمد سرير، ونائبة المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية المحاورين الرئيسيين.

٦٨ - وشدد المشاركون على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً تتركز في عدد قليل من البلدان، وأن انخفاض أسعار السلع الأساسية في الآونة الأخيرة أدى إلى كبح النمو الاقتصادي. ولذلك من المهم جداً التنويع بعيداً عن الصناعات الاستخراجية والاتجاه نحو التصنيع ونظام السوق المرن القادر على تحمل الصدمات العالمية. ويتطلب ذلك تنفيذ إصلاحات محلية لإيجاد بيئة تنظيمية تمكينية. وإلى جانب النفاذ العالمي إلى الأسواق الرئيسية، قد يمكّن ذلك الكثير من أقل البلدان نمواً من الخروج المبكر من هذه الفئة.

٦٩ - وجرى التشديد على مخاطر تقلص النشاط الصناعي السابق لأوانه ونشأة اقتصاد تهيمن عليه الخدمات، في حين أن فوائد التنويع تشمل أهميته في النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي وبناء القدرة على الصمود في وجه صدمات الاقتصاد الكلي.

٧٠ - وتشمل الشروط الرئيسية للتنويع البنية التحتية، والتكنولوجيا، والتعليم، والقدرة على المنافسة. وتشكل السياسات الإنمائية المتسقة والاستثمار العام والخطط المالية الهادفة إلى تأمين انتفاع الجميع من الكهرباء شرطاً لا غنى عنه للتنمية والتصنيع. والنقل مهمّ جداً أيضاً لأن أقل البلدان نمواً لا تستطيع أن تبيع أي سلع من دون توفر الطرق والسكك الحديدية والموانئ لكي تتمكن من تسويق سلعها بتكلفة منخفضة. وأخيراً، ستتّسم الموصولية العريضة النطاق بأهمية بالغة بالنسبة إلى القدرة التنافسية على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة لأن

إدارة سلسلة القيمة واللوجستيات، شأنها شأن الحوكمة الرشيدة والصحة والتعليم، تعتمد على موصولية سريعة وموثوقة. ويتسم إطار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأهمية بالغة أيضاً وفي أغلب الأحيان يمول القطاع الخاص البنية التحتية الضرورية للنطاق العريض. ويمكن أن يساعد ذلك على تطوير التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية وخدمات أخرى، بما في ذلك التحويلات الإلكترونية أو التحويلات المالية التي تتم بتكلفة منخفضة.

٧١ - وشدد المشاركون على أن الهبوط الأخير في أسعار الطاقة يمكن أن يشكل فرصة لتطوير الطاقة المتجددة. ولذلك من الضروري الإسراع بتشغيل مصرف التكنولوجيا. ويمكن أن يؤدي تعزيز القدرة الإنتاجية إلى تنويع المنتجات وزيادة حصة الصادرات. لذلك هناك حاجة إلى الاستثمار الجماعي في البنية التحتية، والطاقة، والعلم، والتكنولوجيا والابتكار، وكذلك في تنمية القطاع الخاص. ولقواعد المنشأ البسيطة والشفافة والتي يمكن التنبؤ بها فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق على أساس تفضيلي أهمية في مجال المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، ويمكن أن تساهم الاتفاقات الإقليمية والمتعددة الأطراف في زيادة القدرة التنافسية وتقليص الضعف الاقتصادي. وتحتاج أقل البلدان نمواً أيضاً إلى تنويع أسواقها خارج أوروبا وأمريكا الشمالية، مع ازدياد الفرص المتاحة للتجارة فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما إلى شرق آسيا.

٧٢ - وجرى التشديد على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تشكل غالبية الشركات في أقل البلدان نمواً ولها حصة الأسد من العمالة. ولذلك كان من الضروري للغاية مساعدتها على الدخول في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وإزالة التدابير غير الجمركية، وتبسيط المعايير التي كانت معقدة للغاية. وهناك طلب متزايد أيضاً لاعتماد معايير طوعية في الأسواق المستهدفة وهذه مسألة ينبغي معالجتها.

٧٣ - وذكر عدة مشاركين أنه ينبغي اعتبار الخروج من فئة أقل البلدان نمواً وسيلة لا غاية، لأن ذلك لا يشكل ضماناً لتحقيق التنمية المستدامة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقدّم مزيداً من الدعم إلى أقل البلدان نمواً، حتى بعد خروجها من هذه الفئة، بما في ذلك المحافظة على النفاذ التفضيلي إلى الأسواق ما دامت نتائج مؤشر الضعف الاقتصادي فيها منخفضة. وفي أعقاب سحب تدابير الدعم من المهم كفالة عدم انعكاس مسار المكاسب التي تحققت بصعوبة. وتدعو الحاجة إلى وضع استراتيجيات انتقال سلس وفعال تستند إلى القيادة والإمساك بزمام الأمور على المستوى الوطني، وهو ما ينبغي دمجه في خطط التنمية الوطنية. ويتعين إشراك أصحاب المصلحة في وقت مبكر وينبغي استخدام معايير أقل البلدان نمواً لتخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية. وجرى الإقرار أيضاً بأهمية بوابة تدابير الدعم

ومجموعة أدوات التشخيص الجديدة للخروج من فئة أقل البلدان نمواً التي أعدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٧٤ - وأُشير إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية قد لا تخرج أبداً من هذه الفئة، كما هي حالة فانواتو وساموا وكيريباس التي تأجّل خروجها من فئة أقل البلدان نمواً. وعلى الرغم من أن بعض البلدان استوفت معايير الخروج، لا يزال الضعف يشكّل تحدياً رئيسياً. ويُتَوقَّع من البلدان التي تخرج من فئة أقل البلدان نمواً أن تضع استراتيجيات انتقال سلس بالتعاون مع شركائها الإنمائيين. وجرى التشديد على أهمية كفالة عدم تبدّد المكاسب الإنمائية بعد الخروج من فئة أقل البلدان نمواً.

اجتماع المائدة المستديرة ٣: التنمية البشرية والاجتماعية والحوكمة الرشيدة على جميع المستويات

٧٥ - اشترك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة كل من نائب رئيس غانا، كويسي بيكيو أميساه - آرثر؛ ووزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، رايموند تشيباندا نتونغامولونغو. وكان المتكلم الرئيسي هو الممثل للشخصي للمستشارة لشؤون أفريقيا في وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية في الحكومة الاتحادية بألمانيا، غونتر نووك. وشارك في المناقشة وزير الدولة ومستشار رئيس غينيا للعلاقات مع المؤسسات المتعددة الأطراف؛ كيرفالا يانسانيه، ونائبة المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمديرة العامة للمنظمة الدولية لقانون التنمية، إيرين خان. وكان المناقش الرئيسي هو مدير شعبة البرامج بصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٧٦ - وخلال المناقشات، أكد المشاركون أن تقدما قد أحرز في القطاع الاجتماعي إلى جانب تحسينات في المجالين الصحي والتعليمي على حد سواء. وضُرِب مثال بالانخفاض في معدلات الوفيات وانتشار بعض الأمراض المنقولة بواسطة الماء للتدليل على إحراز تقدم في القطاع الصحي. ونُوقِشت أيضا معدلات الالتحاق المرتفعة بالمدارس، ولا سيما في التعليم الابتدائي، باعتبارها أمثلة ملموسة. وسُلِط الضوء أيضا على سن القوانين الوطنية التي تجرّم بعض الممارسات، لا سيما تلك الموجهة ضد الفتيات، باعتبارها وسائل ملموسة للتعبير عن التقدم المحرز.

٧٧ - وكان التحسن المطرد في التعليم والصحة من الأمور المشجعة على وجه الخصوص. ومن ناحية أخرى، سلط المشاركون الضوء على مسألة وباء إيبولا في أثناء مناقشاتهم بوصفها مؤشرا على أن ثمة عقبات لا تزال باقية وأنه ينبغي فعل الكثير في نواح منها زيادة

تحسين النظم الصحية وتقويتها على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، أعرب المشاركون في أثناء المناقشات عن تأييدهم لإنشاء صندوق عالمي لزيادة تقوية النظم الصحية في أقل البلدان نموا.

٧٨ - وأعيد التأكيد على ما للحوكمة الرشيدة من أهمية كبيرة لضمان أن يغدو النمو الاقتصادي الشامل واقعا في أقل البلدان نموا. ورأى المشاركون أن الحوكمة الرشيدة توفر بيئة تمكينية توفر للمجتمع سبل الازدهار. وشجعوا خلال المناقشات أيضا على احترام سيادة القانون ووضع أطر تنظيمية محورها الإنسان.

٧٩ - وعلاوة على ذلك، سُلِط الضوء على أن الحوكمة الرشيدة، متى اقترنت بشعور بالمسؤولية من الجميع والتزام قوي بـ ''ألا يخلف الركب أحدا وراءه''، هي الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه تطلعات أقل البلدان نموا في تحقيق التنمية المستدامة. ووُجِهَت الدعوة إلى تشجيع القيادات والمؤسسات التي تعزز الحوكمة الرشيدة. وفي هذا الصدد، نُوقشت كذلك الحاجة إلى زيادة قدرة من ينفذ منها الحوكمة الرشيدة ويعزز سيادة القانون. وأبرزت أيضا الحاجة إلى تجنب الحد من الموارد لدعم الحماية الاجتماعية خلال فترات التباطؤ الاقتصادي.

٨٠ - وأبرزت كذلك الحاجة إلى كفالة تكافؤ الجنسين وإشراك المرأة والشباب في القوى العاملة باعتبارهما أمرين ضروريين لتحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا. وجرى التأكيد مجددا على ما أعلن في برنامج عمل اسطنبول من أن الرجال والنساء والأطفال هم أعظم الأصول التي تملكها أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، أطلقت الدعوة إلى تحسين إدماج المساواة بين الجنسين في جميع العمليات المعيارية العالمية الأخرى.

٨١ - وأُبرِزت كذلك الحاجة إلى كفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أهداف التنمية المستدامة. وجرى التأكيد على المنافع التي يمكن أن تجنيها اقتصادات أقل البلدان نموا من تمكين الشباب والنساء، مع إطلاق دعوات إلى سد تلك الفجوات الجنسانية. وتبادل المشاركون خلال المناقشات ضرب أمثلة من تمكين المرأة على الصعيد الوطني في مجالات منها المجال السياسي والقيادي. وفي موضوع الجوانب القانونية المرتبطة بالشؤون الجنسانية، ذُكِر أن القوانين والمؤسسات في حد ذاتها غير كافية. فالمرأة في حاجة إلى العدالة كما هي في حاجة إلى الوظائف.

٨٢ - ونُوقِش أيضا دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أحد العوامل المشتركة بين القطاعات التي تمكّن من تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وخطة التنمية لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الموصولية ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي في الإسهام في كفالة الشفافية وإرساء الديمقراطية. وأُبرزت أيضا الحاجة إلى تنفيذ حلول

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي من شأنها تمكين الشباب في أقل البلدان نموا من اللحاق بأقرانهم في سائر أنحاء العالم.

٨٣ - وتبادل المشاركون خلال المناقشات ضرب أمثلة على الشراكات الملموسة التي أدت إلى تمكين النساء والشباب، بما في ذلك شراكات أصحاب المصلحة المتعددين مع أكثر من بلد من أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية في القطاعين العام والخاص على السواء. ونوقشت أيضا الحاجة إلى إيجاد نهج إقليمية، حيث سُلِط الضوء على مسائل من قبيل استخدام الموانئ البحرية والمسائل ذات الصلة بالنقل بوصفها مجالات لتوثيق التعاون والتآزر. وأشير أيضا إلى أن ثمة حاجة إلى دراسة الطبيعة الخاصة التي تتسم بها أقل البلدان نموا على اختلاف مواقعها وأن قضايا، منها صغر حجم بعض البلدان، قيد الدراسة أيضا بمختلف النهج المستخدمة في معالجة المجموعة الواسعة من التحديات التي تواجهها، فضلا عن تسخير الفرص حيثما وجدت.

اجتماع المائدة المستديرة ٤: الأزمات المتعددة وغيرها من التحديات المستجدة وتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات

٨٤ - اشترك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة كل من نائب رئيس وزراء جزر سليمان، ماناسيه مايلانغا؛ ووزيرة الدولة ببلجيكا، آنمي نيتس - أويتبروك. وكان المتكلم الرئيسي هو نائب الرئيس الأول للبنك الدولي لشؤون خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والعلاقات مع الأمم المتحدة والشراكات، محمود محيي الدين. وانضم إلى المناقشة وشارك فيها مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ورئيس مؤسسة الدراسات والبحوث المتعلقة بالتنمية الدولية والأستاذ الفخري في جامعة أوفرني، باتريك غيومون؛ والرئيس التنفيذي لمصرف غلوبال آي إم إي، تشاندرا براساد داكال؛ ورئيس مجلس البحوث العلمية والتكنولوجية في تركيا، أحمد عارف إيرغن. وكان المناقشان الرئيسيان هما نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، أمير محمود عبد الله؛ ونائب مدير مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فريدريكو بوناغليا.

٨٥ - وخلص المشاركون إلى أن أقل البلدان تتسم بالضعف على نحو خاص بسبب اعتمادها على الموارد الطبيعية ومحدودية قدراتها على إدارة الصدمات وتحملها. ولذلك، من الضروري تحويل مواردها الطبيعية إلى أصول رأسمالية مستدامة. فثمة تحديات كثيرة تنتظرها خلال الخمسة عشر عاما القادمة. ومن هذه التحديات التحولات الديمغرافية، والطبيعة المتغيرة للعولمة، والتحضر، والضغوط على الموارد الطبيعية، وأثر تغير المناخ. وفي المدين

القصير والمتوسط، ستواجه أقل البلدان نموا نهاية دورة ازدهار السلع الأساسية وانخفاض التدفقات الرأسمالية، وهو ما من شأنه أن يتسبب في زيادة في الديون والضغوط المالية. وستتفاقم ندرة المياه في الشرق الأوسط ومنطقة الساحل، بينما ستزيد التكلفة المترتبة على زيادة تواتر الفيضانات، مما سيؤدي إلى زيادة الأعباء الملقاة على كاهل ميزانيات الدول والأسر المعيشية.

٨٦ - وستكون للقصور في الاستجابة للصدمات آثار خطيرة على الاستقرار والتنمية طويلي المدى. ولذلك، ثمة حاجة إلى بذل جهود شاملة للتحكم في أثر الصدمات وبناء القدرة على المجابهة.

٨٧ - ولا يسهم الصندوق الأخضر للمناخ إلا بجزء يسير من المبلغ المخصص لتغير المناخ ومقداره ١٠٠ بليون دولار. وسعيا نحو تحقيق التكيّف، اقتُرِح تخصيص الأموال على أساس ضعف البلدان إزاء تغير المناخ. وأبرزت أيضا الحاجة إلى وجود مؤشر للضعف إزاء تغير المناخ، في ظل الحاجة إلى معايير موضوعية لتخصيص الأموال استنادا إلى درجة الضعف.

٨٨ - وذُكِر أن من الضروري تعبئة طائفة من الموارد من جميع المصادر، كبرنامج البنك الدولي لتقوية القدرة على المجابهة في منطقة المحيط الهادئ. ويمكن أن تُستَخدم الآليات المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية كاستراتيجية تكيف مهمة. وقد أُشير إلى أسواق رأس المال الخاص باعتبارها مصدرا آخر يُستخدم للتأمين ضد المخاطر المترتبة على الأخطار الطبيعية. والتأمين بصفة عامة أداة يمكن استخدامها على نطاق أوسع لمواجهة مجموعة متنوعة من المخاطر وأوجه الضعف.

٨٩ - فأقل البلدان نموا تحتاج إلى مزيد من الدعم في مجالات البحوث ونقل التكنولوجيا، إذ إن الابتكار أمر أساسي للتكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ. وسيقطع مصرف التكنولوجيا شوطا طويلا نحو تعزيز شبكات البحوث الوطنية المنشأة بالفعل في أقل البلدان نموا وفي مجال بناء القدرات.

٩٠ - وجرى التأكيد على أن مواجهة انخفاض أسعار السلع الأساسية وتقلبها، وتفشي الأمراض، والكوارث الطبيعية، وغيرها من الأزمات والتحديات، تستلزم عملا بالغ الأهمية هو التحول من رد الفعل إزاء الأزمات إلى المبادرة بالإعداد لها. ومن ذلك تعزيز نظم الإنذار المبكر، ووضع استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، وإنشاء سلطات وطنية معنية بالحد من المخاطر. وأشار العديد من المشاركين أيضا إلى وجوب أن تُعالج الأزمات الإنسانية والإرهاب والتطرف والأشكال الأخرى من النزاع في سياق معالجة أوجه الضعف.

٩١ - وينبغي أن يقترن الدعم الدولي القوي بتعبئة الموارد المحلية. وقدر المشاركون أن تعزيز تعبئة الموارد المحلية يمكن أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة إضافية قدرها ٢ في المائة، أي أكثر من ثلاثة أضعاف المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية التي تتسم بالركود وتخرج عن سيطرة أقل البلدان نموا. وأُبرزت الحاجة إلى التعاون التقني وإطلاق مبادرات مشتركة بشأن تعزيز النظم الضريبية في مجالات من بينها القدرة على مراجعة الحسابات الضريبية، وهو أمر بالغ الأهمية لتعبئة الموارد المحلية والدعم المطلوب من الشركاء في التنمية.

٩٢ - وذُكِرت نظم الحماية الاجتماعية بوصفها مصدرا لأكثر الوسائل فعالية في معالجة الأبعاد المتعددة للفقر، عندما تشكل جزءا من إطار حكومي واسع لمعالجة الضعف المزمن. وعلاوةً على ذلك، جرى التشديد على الحاجة إلى اتباع نُهُج خاصة بكل بلد على حدة، فضلا عن زيادة التركيز على خلق فرص العمل والحد من الفقر. ويمكن أن تتعاون شبكات المصارف المحلية جنبا إلى جنب مع المؤسسات المالية الدولية فيما يتعلق بتعبئة الموارد. ويمكن للقطاع الخاص بناء رأس المال البشري، وإنتاج الابتكارات التقنية وزيادة فرص العمل، وبالتالي، ثمة حاجة إلى التعاون بين القطاع الخاص والشركاء في التنمية والمصارف المحلية.

٩٣ - وفي أثناء المناقشة، أُبرزت الحاجة إلى رفع كفاءة المعونة وتحسين إمكانية التنبؤ بها وتعزيز الشفافية بشأنها وزيادة التركيز على جودة المعونة وتسليمها، مع استمرار ما تضطلع به المساعدة الإنمائية الرسمية من دور محفز في بناء القدرات المحلية واستكمال الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا في مجال التنمية المستدامة. وذُكِرت عدة أساليب تكفل رفع كفاءة المساعدة الإنمائية الرسمية، مثل مواصلة مساءلة البلدان المانحة، وضمان إمكانية استفادة أقل البلدان نموا أيضا من القروض التساهلية، كيلا تُعرِّض القدرة على تحمل عبء الديون للخطر، واستخدام النظام المحاسبي المعدل حديثا في الإقراض، وهو ما يحفّز الدول الأعضاء على منح القروض إلى أقل البلدان نموا.

٩٤ - وجرى التشديد على أن ثمة حاجة إلى تقديم مزيد من الدعم لأقل البلدان نموا من أجل بناء قدراتها الإحصائية. وأقر المشاركون بالجهود الحالية، بما فيها الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة والجهود الرامية إلى تعزيز قدرات السلطات الإحصائية.

الفصل الخامس

اعتماد الإعلان السياسي

٩٥ - في الجلسة العامة السادسة، المعقودة في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، اعتمد استعراض منتصف المدة الإعلان السياسي الصادر عن استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، بصيغته المستكملة من الناحية التقنية.

الفصل السادس

اعتماد تقرير استعراض منتصف المدة

٩٦ - أيضا في الجلسة العامة السادسة، المعقودة في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، اعتمد استعراض منتصف المدة مشروع تقريره (A/CONF.228/L.3)، وأذن للمقرر باستكمال التقرير بحيث يعكس وقائع الجلسة العامة الختامية.

الفصل السابع

اختتام استعراض منتصف المدة

٩٧ - في الجلسة العامة السادسة كذلك، استمع استعراض منتصف المدة إلى بيانات أدلى بها أحد أعضاء البرلمان الوطني في مالي، غويديوما سانوغو، والمنسق الدولي لمرصد أقل البلدان نمواً، غوري برادهان. وأدلى أيضا ببيانات كلٌ من الأمين العام ورئيس استعراض منتصف المدة الذي أعلن بعدئذ اختتام استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠.

المرفق الأول

قائمة الوثائق

الرمز	العنوان أو الوصف
A/CONF.228/L.1	الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠
A/CONF.228/L.2	الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة تركيا
A/CONF.228/L.3	مشروع تقرير استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠
A/CONF.228/L.4	قائمة المشاركين في استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

المرفق الثاني

المناسبات الجانبية

تمويل أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا: تنويع مجموعة أدوات التمويل وإدارة أوجه الضعف.

الجهات الداعية إلى الاجتماع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الفرنسية للتنمية.

تدابير الدعم: تحسين المعارف والتنفيذ والفعالية من أجل الانتقال السلس من فئة أقل البلدان نموا.

الجهات الداعية إلى الاجتماع: أمانة لجنة السياسات الإنمائية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤسسة دراسات وبحوث التنمية الدولية.

تعبئة الاستثمار في جدول الأعمال المرتبط بتنمية المناطق الريفية في أقل البلدان نموا.

الجهات الداعية إلى الاجتماع: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

السعي إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادي.

الجهات الداعية إلى الاجتماع: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي، وحكومة هولندا.

النمو والعمالة والعمل اللائق في أقل البلدان نموا ٢٠٠٠-٢٠١٥: عدم تخلف أي بلد من أقل البلدان نموا عن الركب.

الجهة الداعية إلى الاجتماع: منظمة العمل الدولية.

تقديم الدعم الاستشاري في مجال الاستثمارات لصالح أقل البلدان نموا.

الجهات الداعية إلى الاجتماع: إيطاليا والمنظمة الدولية لقانون التنمية.

تعبئة المهارات اللازمة للعمالة وتنظيم المشاريع.

الجهة الداعية إلى الاجتماع: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛

تعزيز القدرات الإنتاجية للنساء والشباب عن طريق إنشاء شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين: تمهيد السبل لخروج أقل البلدان نموا من هذه الفئة بشكل مستدام.

الجهات الداعية إلى الاجتماع: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

بلوغ المراحل الأخيرة في القطاع التكنولوجي.

الجهات الداعية إلى الاجتماع: تركيا، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

دور صندوق الاستثمار الأوروبي في تحفيز خروج أقل البلدان نموا من هذه الفئة: الدروس المستفادة من الميدان.

الجهات الداعية إلى الاجتماع: أمانة صندوق الاستثمار الأوروبي، وأمانة الكومنولث، والبلدان التي رفعت أسماؤها من القائمة.

أعمال تجارية شاملة من أجل تنمية مستدامة في أقل البلدان نموا.

الجهات الداعية إلى الاجتماع: مركز اسطنبول الدولي لدور القطاع الخاص في التنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحكومة تركيا.

معالجة الفرص والمخاطر الناشئة المرتبطة بأقل البلدان نموا: الخروج من فئة أقل البلدان نموا في أفريقيا في سياق أهداف التنمية المستدامة.

الجهة الداعية إلى الاجتماع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

السعي إلى نهج متكامل لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول: وجهات نظر أقل البلدان نموا في أفريقيا والعالم العربي.

الجهات الداعية إلى الاجتماع: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا.

مبادرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المشتركة لدعم أقل البلدان نموا وتعزيز النظم الضريبية.

الجهات الداعية إلى الاجتماع: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

تمويل التنمية في أقل البلدان نموا: معالجة المخاطر ومواطن الضعف.

الجهات الداعية إلى الاجتماع: بنن، وبنغلاديش، وفرنسا، وكيريباس، والسويد، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤسسة دراسات وبحوث التنمية الدولية.

دعم تنفيذ برنامج عمل اسطنبول: التدابير والمبادرات المتخذة لمساعدة اندماج أقل البلدان نموا في التجارة العالمية.

الجهة الداعية إلى الاجتماع: منظمة العمل الدولية.

تسخير التكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادي: التحديات التي تواجهها أقل البلدان نموا والفرص المتاحة لها.

الجهة الداعية إلى الاجتماع: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي.

تعزيز التقدم الاقتصادي الهيكلي في سبيل الخروج من قائمة أقل البلدان نموا.

الجهات الداعية إلى الاجتماع: الصندوق المشترك للسلع الأساسية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونكتاد – بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

التنمية المستدامة المستوحاة من العلم والتكنولوجيا والابتكار: بناء القدرات في أقل البلدان نموا.

الجهات الداعية إلى الاجتماع: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

بلوغ المراحل الأخيرة: نقاش حول الدروس المستفادة.

الجهات الداعية إلى الاجتماع: صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الإدماج المالي: حلول مبتكرة لصالح أقل البلدان نموا.

الجهات الداعية إلى الاجتماع: صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وإيطاليا.

إبراز نهج شراكة في دعم برنامج عمل اسطنبول-حالة صندوق الاستثمار الأوروبي: التجارة من أجل تنمية أقل البلدان نموا.

الجهات الداعية إلى الاجتماع: أمانة صندوق الاستثمار الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعة، ومنظمة التجارة العالمية.

بناء القدرة على التحمل لتحقيق الأمن الغذائي في أقل البلدان نموا.

الجهات الداعية إلى الاجتماع: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي.

استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول: رصد التقدم المحرز والتعجيل بالتحول.

الجهة الداعية إلى الاجتماع: مرصد نتائج المؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نموا.

التقدم المحرز في معالجة التكيف مع تغير المناخ في أقل البلدان نموا.

الجهة الداعية إلى الاجتماع: أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

المرفق الثالث

إعلان أنطاليا الصادر عن منتدى المجتمع المدني في أقل البلدان نموا

١ - إننا، نحن ممثلو منظمات المجتمع المدني في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية وما بعدها، المجتمعين هنا في أنطاليا، تركيا، خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٦ في إطار منتدى المجتمع المدني في أقل البلدان نموا بشأن استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، نقدر غاية التقدير الفرصة والفضاء المتاحين لنا لإعطاء تقييمنا والإعراب عن آرائنا بشأن التحديات الإنمائية لأقل البلدان نموا وإخراجها من هذه الفئة، على النحو المتفق عليه في عام ٢٠١١ خلال مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا المنعقد في اسطنبول.

٢ - وفي أعقاب التقييم، وتبادل وجهات النظر والمداولات، خلصنا إلى أن الهدف الشامل لبرنامج عمل اسطنبول للتغلب على التحديات الهيكلية التي تواجه أقل البلدان نموا من أجل القضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وإتاحة خروج ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من أقل البلدان نموا من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠ لا يزال حلما بعيد المنال. وبالتالي، وعلى الرغم من أن توقعات الخروج من فئة أقل البلدان نموا مشجعة بالنسبة لعدد قليل من البلدان، فإن أقل البلدان نموا بصفة عامة بعيدة كل البعد عن بلوغ هدف برنامج العمل المتمثل في الخروج من هذه الفئة.

٣ - وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا التي تعيش تحولات سياسية مطولة بشكل مؤلم عقب نزاعات داخلية وكوارث طبيعية وأزمات اقتصادية حادة، والتي تسعى إلى بناء سلام مستدام والتحول إلى مجتمعات عادلة ومنصفة. علاوة على ذلك، يتسم تنفيذ برنامج عمل اسطنبول بتقدم بطيء وضعيف صوب تعزيز قدرات أقل البلدان نموا بغية تخفيف الآثار السلبية للصدمات الخارجية، بما في ذلك الآثار المترتبة على تغير المناخ، والكوارث ومواطن الضعف الفريدة الأخرى المتصلة بالأوضاع الخاصة لأقل البلدان نموا، مثل التصحر الشديد، وارتفاع مستوى سطح البحر، وذوبان الجليد وفيضانات البحيرات الجليدية وتحمض المحيطات.

٤ - لذلك، هناك حاجة ملحة إلى إظهار حكومات أقل البلدان نموا إرادة سياسية من حيث الملكية والقيادة مع توفير وسائل تنفيذ حقيقية واتساق السياسات من جانب الشركاء

في التنمية. وتعتبر الحوكمة الديمقراطية العادلة والمساءلة المتبادلة والشفافية أمورا أساسية لضمان الحق في التنمية للشعوب في أقل البلدان نموا.

٥ - وتشكل معاناة معظم أقل البلدان نموا من العنف وعدم الاستقرار والنزاعات مؤشرا واضحا على الأسباب الهيكلية للفقر، والضعف، والظلم والتهميش فيها، إلى جانب استغلال واستخراج الموارد الطبيعية، بما في ذلك الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المسجل. إننا ندعو إلى تحول هيكلي في العلاقات بين الأغنياء والفقراء، والأقوياء والضعفاء، والرجال والنساء، والنخب ومن لا موارد لهم، والشعوب المهيمنة وغيرها المهمشة.

٦ - وإضافة إلى هذه المتاعب هناك تزايد أزمة تغير المناخ، وتواتر الكوارث الطبيعية التي أدت إلى إبطال أي مكاسب للتنمية، وهو ما يلزم، على وجه الاستعجال، العدل المناخي لصالح أقل البلدان نموا التي وعلى الرغم من أنها كان لها أقل نصيب من المسؤولية، كانت هي الأكثر تأثرا، مما أدى إلى تفاقم احتياجاتها الإنمائية وتزايد أعبائها نظرا إلى كونها في الطليعة. وعلاوة على ذلك، ظلت الخسائر والأضرار المترتبة عن تغير المناخ تشكل عبئا كبيرا على أقل البلدان نموا، وهو ما لم تتم المصادقة على تعويضه في اتفاق باريس لعام ٢٠١٥. ولذلك ندعو إلى إعمال آلية وارسو الدولية القادمة لآلية محددة للدعم المرتبط بالخسائر والأضرار التي تتعرض لها أقل البلدان نموا، فضلا عن مصادر واضحة لدعم إجراءات التكيف، ضمن اتفاق باريس، والتي تقدم تدفقات مالية جديدة، وملائمة، ومستدامة ويمكن توقعها. ويتعين على الشركاء من البلدان المتقدمة التقيد بمبدأ المسؤوليات والقدرات المشتركة والمتباينة لكل منها، على النحو المتفق عليه في اتفاقية المناخ. وندعو أيضا إلى حماية حقوق الإنسان للمهاجرين بفعل تغير المناخ إما عبر تنقيح اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ أو وضع بروتوكول جديد.

٧ - ولقد أصبحت الصياغة الفورية لسياسات فعالة لبناء القدرة على الصمود وتنفيذها، والحق في الصحة، وسيادة غذائية ومائية تؤدي إلى زراعة ومصائد أسماك مستدامة، وحماية النظم الإيكولوجية والغابات والتنوع البيولوجي أولوية تنموية بالنسبة لأقل البلدان نموا.

٨ - إننا ندعو إلى تجارة عادلة في إطار نظام منظمة التجارة العالمية وما بعده في مجالات التجارة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف واتفاقات الاستثمار، والنابعة أساسا من خطة التجارة الليبرالية الجديدة الموجهة نحو السوق. ويتعين أن تصبح المعاملة الخاصة والتفاضلية، ومرونة السياسات لصالح أقل البلدان نموا وحزمة إجراءات بالي لأقل البلدان نموا جاهزة للعمل بشكل فوري، تماشيا مع روح جدول أعمال التنمية لجولة المفاوضات الإنمائية التي تجريها منظمة التجارة العالمية في الدوحة.

٩ - ويتزايد تفاقم الوضع الإنمائي القاتم في أقل البلدان نموا بسبب أزمة الديون، وهو استخدام غير عادل لمواردها المحدودة أصلا، والتي يمكن توجيهها، بدلا من ذلك، نحو التنمية الاجتماعية والبشرية التي تشتد الحاجة إليها. وندعو إلى الإلغاء الفوري وغير المشروط لجميع ديون أقل البلدان نموا، التي لا يمكن إطلاقا تحملها علاوة على أنها تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا.

١٠ - ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن أيا من أهداف التنمية المستدامة لن تتحقق في جميع أنحاء العالم ما لم تتحقق بصورة فعالة في أقل البلدان نموا، ومن ثم فإننا نؤكد من جديد على أن ''لا أهداف للتنمية للمستدامة دون البلدان الأقل نموا''، وكذلك على الحاجة إلى زيادة التآزر والاتساق بين برنامج عمل اسطنبول وأهداف التنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية، واتفاق باريس المتعلق بالمناخ وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

١١ - ونحن نحث حكومات أقل البلدان نموا على تعزيز العدل بين الجنسين وعلى أن تضمن، في استراتيجياتها الإنمائية، تمتع المرأة بحقوقها على النحو المنصوص عليه في القوانين المحلية والإقليمية والدولية. ومن أجل تحقيق هذه الغاية ينبغي لحكومات جميع البلدان الأقل نموا تبني الممارسات الجيدة. ويعتبر تشجيع المرأة على مباشرة الأعمال الحرة والتوظيف الذاتي، بما في ذلك في صفوف الفئات السكانية الريفية المهمشة، أمرا أساسيا، لا سيما في سياق أزمة تغير المناخ وآثاره المدمرة. ويجب على الحكومات أن تكفل المشاركة الفعالة للمرأة في السياسة واتخاذ القرارات ورصدها ومتابعة وتقييم الاستراتيجيات الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل اسطنبول.

١٢ - وندعو القطاع الخاص إلى احترام سيادة الدول والتقيد بقواعد ومعايير حقوق الإنسان.

١٣ - إن أقل البلدان نموا تشكل أهم ضحايا التدفقات المالية غير المشروعة وينبغي للشركاء من البلدان المتقدمة اتخاذ خطوات فورية لإلغاء الملاذات الضريبية. ونحن في حاجة ماسة إلى مكافحة هروب رؤوس الأموال، والتهرب الضريبي، وتجنب الضرائب وتآكل الوعاء الضريبي بغية تحقيق العدالة الضريبية. وبالإضافة إلى ذلك ندعو إلى إنشاء لجنة ضريبية مستقلة تابعة للأمم المتحدة.

١٤ - لقد تأخر كثيرا نقل التكنولوجيات الابتكارية المناسبة إلى أقل البلدان نموا وتعزيزها. وبالتالي، فإننا نحث على عملية نقل التكنولوجيا، والتعجيل بإنشاء مصرف التكنولوجيا

المخصص لأقل البلدان نموا وتشجيع التكنولوجيات المحلية التي تكتسي أهمية حيوية بالنسبة للتنمية في هذه البلدان.

١٥ - وإننا نحث على تشجيع التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب بغية زيادة تعزيز القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نموا، ومكافحة الفقر، وتعزيز التحول الهيكلي وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والعادل، بشكل يقضي على أوجه عدم المساواة بين الجنسين والإقصاء الاجتماعي والتهميش في أقل البلدان نموا.

١٦ - وإننا نؤمن إيمانا راسخا بضرورة احترام أسس بناء المؤسسات الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها في كل القرارات المتعلقة بالسياسات والإجراءات المتخذة على أرض الواقع. ولذلك، نطالب دول العالم بالتمسك بهذه المبادئ من أجل تنفيذ برنامج عمل اسطنبول.

١٧ - ويتعين على أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية، بما في ذلك الوكالات الإنمائية الدولية، وضع إطار شامل للانتقال السلس نحو الخروج من هذه الفئة، إلى جانب مجموعة مبادئ توجيهية خاصة ومحددة زمنيا تركز على تحقيق النتائج، والتي من شأنها تعزيز تطورات مستدامة لما بعد الخروج من الفئة.

١٨ - إن المجتمع المدني، في حد ذاته، يعتبر طرفا أساسيا ومستقلا في التنمية، ومن ثم فإننا ندعو إلى الحفاظ على الحيز السياساتي المتاح وزيادته لتعزيز مشاركته ومساهمته في صنع القرار في عمليات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية. وسنواصل التزامنا برصد برنامج عمل اسطنبول ومتابعته وتنفيذه.

١٩ - ونختم إعلاننا بتوجيه شكرنا وتقديرنا إلى منظمة رصد أقل البلدان نموا والزملاء المشاركين هنا في أنطاليا لمساهماتهم والتزامهم السياسي المتحمس، وكذلك إلى تركيا حكومة وشعبا، وإلى الأمين العام لمؤتمر استعراض منتصف المدة وجميع أعضاء فريقه من مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وإلى دائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة.